جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: حقوق
التخصص: القانون الدولي العام

رقم: .....

إعداد الطالب(ة):
بـــومعـــراف هجيـــــرة
كيحـــل فيـــــــروز

يوم: 2022/12/06

عنوان المذكرة
دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية

لجنة المناقشة:

شعيب توفيق	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
ســـلام أمينـــــــة	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
شرف الدين وردة	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022 – 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقـــديـــر

الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، والشكر له على توفيقه وامتنانه

وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل،

وأتقدم بالشكر إلى الأستاذة " ســـــلاو أمـــيـــنـــة "

التي كانت الأستاذة المشرفة والتي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة

الشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

إهـــــداء

الحمد الله رب العالمين الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى التي أوصاني الله عز وجل بها إلى من ربتني وأنارت دربي

بالصلوات والدعاء ، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

"أمي الغالية"

إلى روح أبي الغالي الذي أفنى حياته في سبيل توفير حياة هانئة لي ووقفه بجانبي

وشجعني على مواصلة الدرب حفظه اهلل ورعاه، وبارك في عمره

إلى إخوتي الذين ساندوني في تعبي ووقفوا إلى جانبي وإلى أصدقائي الذين

درست معهم في مشواري الدراسي وشاركت معهم كل اللحظات

إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمـــــــة:

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية البنية السياسية والاجتماعية والفكرية للعالم خاصة مع الدمار والخراب الذي خلفته هذه الحرب، واتضح أن نظام الدولة لم يعد كافيا لمواجهة التحديات والظروف السياسية الطارئة وحاجة الشعوب الى الأمن والسلام لم تعد الدولة بمفردها قادرة على تحقيقهما، فلابد من ايجاد سلطات دولية واقليمية لها اختصاص الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والعمل على ادارة التطورات الاقتصادية والثقافية الحاصلة ضمن إطار قانوني معين مؤلف مجموعة من الدول.

وعلى هذا فقد توجهت الدول الحديثة نحو الاندماج والتكتل فيما بينها، وأصبح التكتل الدولي والاقليمي هو السمة الغالبة على هذا العصر

وظهرت بذلك المنظمات الدولية التي قسمها خبراء القانون الدولي الى منظمات عالمية يسمح لأي دولة في العالم الى الانضمام اليها كمنظمة الامم المتحدة ومنظمات اقليمية تقتصر في عضويتها على الدول التي تربط بينها روبط معينة ترجع للظروف التاريخية و السياسية والاجتماعية او الرقعة الجغرافية مثل منظمة الدول الأمريكية التي تقتصر على الدول الأمريكية فقط و كذلك جامعة الدول العربية التي تشترط على الدولة طالبة الانضمام أن تكون دولة عربية

تعتبر جامعة الدول العربية من أعرق المنظمات الاقليمية، حيث تزامن تأسيسها مع ظهور أهم هيئة دولية وهي منظمة الأمم المتحدة، وهي عبارة عن تجمع عربي تأسس رسميا في 22 مارس 1945 في ظروف دولية صعبة على يد مجموعة من الدول المستقلة آنذاك هي كل من السعودية، الأردن، لبنان، العراق، مصر، اليمن و سوريا هدفها التعاون الاقليمي و تحقيق الوحدة العربية التي كانت تتطلع لها الدول الموقعة على ميثاقها الذي نص على أنه تأسست استجابة للرأي العام في الوطن العربي و هي تضم حاليا 22 دولة عربية.

تسعى المنظمات الاقليمية الى تكريس ارادة الدول الأعضاء فيها وتحقيق الاهداف المشتركة بينها والمتمثلة في تعزيز التعاون وتحقيق السلم والأمن ومواجهة التهديدات الخارجية، كما تهدف الى تحقيق الوحدة والاندماج في كتلة أو كيان واحد.

وجامعة الدول العربية لها نفس اهداف المنظمات الاقليمية الاخرى، حيث أنه تسعى لتوثيق الصلة بين الدول الأعضاء فيها وحماية وحدتها وسلامة أراضيها والعمل على منع نشوب أي نزاعات فيما بينها والرقي بالعلاقات العربية_العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية خاصة مع ما تملكه من مقومات وامكانات التكامل الضرورية سواء منها الجغرافية او الاقتصادية او الاجتماعية او التاريخية والحضارية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلميّة: توضيح دور جامعة الدول العربية في حل القضايا وأثر ذلك على الدول العربية ومدى تحقيق الامن القومي للدول الاعضاء.

الأهمية العمليّة: تمكين القارئ والباحث العربي من الاطلاع والتعرف على موقف جامعة الدول العربية تجاه اهم القضايا العربية والدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع مرتبط بعدة اعتبارات أهمها:

أسباب ذاتيـــة:

1- الانتماء العربي للباحث كان دافع للبحث والدراسة حول الموضوع.

2- الاهتمام الشخصي بالأحداث العربية والعالمية الراهنة.

أسباب موضوعية:

1- تعتبر نشأة جامعة الدول العربية مرحلة انتقالية في طرق تسوية النزاعات بين الدول العربية.

2- ما يعيشه العالم العربي في الآونة الأخيرة من توترات سياسية نتجت أساسا عن ثورات الربيع العربي.

3- رغم وجود دراسات جزائرية حول الموضوع إلا أنها تعتبر قليلة أمام ما للموضوع من أهمية كبيرة.

4- إثراء المكتبة ودعم وزيادة البحوث لهذا الموضوع.

5- كون الموضوع يمس كيان يمثل وحدة ومقومات الوطن العربي فوجب التعمق فيه والبحث في تفاصيله.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه جامعة الدول العربية في إدارة الازمات والنزاعات بين الدول الأعضاء فيها وتهيئة بيئة الأمن والاستقرار والرفاهية لقيام علاقات ودية سليمة تؤسس لتحقيق التكامل المنشود بين دول المنطقة من خلال تسليط الضوء على ما يلي:

1- تسليط الضوء على دور الجامعة العربية في ادارة النزاعات الناشئة بين أعضائها وتقييم هذا الدور، من خلال الأليات التي اعتمدتها الجامعة في تحقيق هذا الدور.

2- الكشف عن العوائق التي تقف أمام الجامعة العربية في سبيل تحقيق أهدافها.

3- أهم المبادرات المطروحة الرامية الى اصلاح الجامعة والنهوض بدورها ورفع مستوى عمل أجهزتها.

صعوبات الدراسة:

بالرغم من أننا لم ندخر جهدا في جمع المادة المعرفية للإلمام بالموضوع محل الدراسة، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي واجهتنا في سبيل تحقيق ذلك، خاصة فيما يتعلق بالكتب التي

تناولت الموضوع، فبالرغم من وجود مراجع كثيرة تناولت نفس الدراسة إلا أن الإطار الزمني الذي تمت في إيطاره الدراسة لا يفيدنا في موضوعنا وعرقلة إثراء أكثر لموضوعية من ناحية المراجع ما جعلنا نعتمد أكثر على المجلات والمقالات والمواقع الإلكترونية التي ساهمت حسب نظرنا في إثراء الموضوع أكثر.

إشكالية الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول جامعة الدول العربية باعتبارها المنظمة العربية المختصة بتسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأطراف فيها وتعمل على ارساء الاستقرار والتكامل فيما بينها وهذا ما يدفعنا الى طرح الاشكالية التالية:

- ما هو تفسير تراجع وتذبذب مواقف الجامعة في تسويتها للنزعات الدولية؟

ويتفرع عن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف عالج ميثاق الجامعة موضوع تسوية النزاعات التي تنشأ بين أعضائه؟

2- ماهي أهم التحديات التي واجهت الجامعة العربية وحالت دون تحقيق اهدافها؟

3- ما موقف الجامعة العربية من القضية الفلسطينية والنزعات العربية الاخرى؟

هل يمكن اصلاح الجامعة العربية؟

منهـج الدراسـة:

إن موضوع دراستنا يعنى أساسا بما حققته جامعة الدول العربية من خلال الازمات والاحداث الاخيرة التي عاشها الوطن العربي ومدى فاعلية الجامعة في حل هذه الازمات وصولا الى العديد من الاستنتاجات التي تبرز بوضوح ما إذا كان للجامعة دورا فعالا في حل هذه الصراعات من عدمه ولذلك ارتأينا إتباع المنهجين التاريخي وذلك بدراسة ظروف نشأة الجامعة

والعضوية فيها اضافة الى المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بنود ميثاقها ومدى تطبيقه في الواقع.

الدراسات السابقة:

وللإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع اختلفت في أهميتها حسب درجة ارتباطها بالموضوع و مدى حداثة الأفكار التي تطرحها و من أهمها: "جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة " للمؤلف سهيل حسن الفتلاوي الذي يعد أيضا من المرجع المهمة التي تناولت موضوع جامعة الدول العربية.

كذلك من المراجع نذكر «دراسة تاريخية سياسية لجامعة الدول العربية (1975/1945) لمؤلفه أحمد فراس عبد المنعم كذلك المرجع " جامعة الدول العربية الواقع والطموح" للمؤلف أحد صدقي الدجاني.

كذلك "جامعة الدول العربية وحل النزاعات العربي " لمؤلفه غالب بن غالب العتيبي الذي يعتبر من أهم المراجع التي تناولت التعريف بأهم الأهداف والمبادئ التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية كما تناول آليات الجامعة في فض النزاعات والتحديات التي تواجهها أيضا عالج مسألة الشخصية القانونية للجامعة وعلاقتها بغيرها من شخصيات القانون الدولي كما تطرق لمسألة مستقبل الجامعة.

أما الأطروحات فكانت من بين أهم الأطروحات التي اعتمدنا عليها" ميثاق جامعة الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي" رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي لمؤلفها كمال الغالي تناول فيها بشكل مفصل أهداف الجامعة التي رسمها ميثاق التأسيس مقارنة مع الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة كما حاول اعطاء صورة توضيحية لمدى تطبيق هذه الأهداف على واقع الدو العربية، تناول أيضا أجهزة و هياكل الجامعة بتفصيل شديد تطرق فيها الى شروط العضوية و متى تنتهي و كيفية التصويت و أعطى أمثلة عن بعض جداول أعمال

الأمانة العامة و كيف عالجتها، أيضا سلط الضوء في هذه الرسالة على اختصاصات الجامعة من خلال أجهزتها و قدم دراسة نقدية لميثاق الجامعة الذي لم يفسح مجالا كافيا لأجهزتها القانونية للقيام بدورها المنوط بها ايضا تطرق لاختصاصات الدول الاعضاء في أيضا تناول بالدراسة الطبيعة القانونية للجامعة والشخصية الدولية للجامعة وطرح العديد من النظريات القانونية التي حاولت تفسير الطبيعة القانونية و الشخصية الدولية لها أيضا تطرق للصفة الإقليمية للجامعة العربية و اسوبها في تسوية النزاعات بالطرق السلمية بين أعضائها.

وتختلف دراستنا عن غيرها من الدراسات السابقة من ناحية طرح الموضوع في تسليط الضوء على الأليات القانونية التي تعتمدها الجامعة ومدى فاعليتها وتقييم مستوى أدائها، كما سلطنا الضوء على أهم المبادرات الرامية الى الإصلاح وقدمنا دراسة تفصيلية عن المبادرة المصرية كنموذج لإصلاح الجامعة العربية.

تقسيم الموضوع:

للخوض في هذا الموضوع اخترنا خطة تتألف من مقدمة وفصلين وخاتمة.

المبحث التمهيدي: وعنوانه الإطار التنظيمي لجامعة الدول العربية، نتناول فيه نبذة عن النشأة التاريخية للجامعة وأهم مبادئها وأهدافها وكذلك أجهزتها والعضوية فيها.

الفصل الأول: يتضمن أحكام تسوية النزاعات الدولية في إطار جامعة الدول العربية.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة كيفية تسوية النزاعات العربية ضمن الممارسة العملية لجامعة الدول العربية.

خاتمـة

مبحث تمهيدي:

الإطار التنظيمي لجامعة الدول العربية

المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية

تعددت العوامل المساهمة في إنشاء جامعة الدول العربية ولعل أهمها العامل الجغرافي وعامل التضامن الاجتماعي المشترك بين مجموعة الدول العربية حيث تتمركز الدول في منطقة جغرافية متقاربة تجمعها قواسم مشتركة (لغة، تاريخ، دين، ثقافة وحضارة)، ومصالح مشتركة، وتكوين نفسي عربي مشترك وكذلك المطالبات والدعوات والرغبات لدى الشعوب العربية التي كانت تأمل في نوع من الوحدة بينها وتحقيقا لتكامل بينهما والحفاظ على القومية العربية. وأيضا الدور الإيجابي لبريطانيا المشجع والمؤيد لإنشاء أي نوع من التعاون حتى إذا كان بصبغة وحدة عربية يكون المقصود منها دعم الروابط المشتركة بين الدول العربية وتحقيق الوحدة بينهم فقد شعرت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية بضرورة تنفيذ خطتها بجمع العرب تحت نظام حكم موحد لضمان السيطرة عليه.

و سوف نحاول في هذا العنوان تسليط الضوء على أهم المؤتمرات العربية التي مهدت لأنشاء جامعة الدول العربية.

الفرع الأول: مؤتمر القاهرة سنة 1944:

عقب الثورة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني[1] في العراق ضد النفوذ البريطاني والتي كانت بمثابة الإنذار الأخير لبريطانيا، وحثها على ضرورة الالتفاف إلى الأماني القومية للعرب لما كان ينطوي عليه تجاه لمطالب الشعوب العربية من خطر استقرار روح العدوانية ضد بريطانيا، وبالتالي زعزعة نفوذها لدى البلاد العربية في الاستقلال، كما أظهر الاتحاد السوفياتي اهتماما واضحا بمنطقة الشرق الأوسط. كل هذه الظروف دعت بريطانيا إلى تأييد حركة القومية العربية.[2]

[1] رشيد عالي الكيلاني **(1862-1965) سياسي عراقي ورمز من رموز الوطنية العراقية، شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات أثناء العهد الملكي بالعراق حيث كان رئيسا للوزراء خلال :1933 ،1940، 1941. اشتهر بمناهضته للإنجليز ودعوته لتحرير الدول العربية من المستعمر لتحقيق الوحدة فيما بينها.**

[2] محمد محمود المغني، **موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ والاثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة 2016، ص2

لمست بريطانيا عن كثب ما يدور في الدوَل العربية من عداء للدول الاستعمارية وبالذات بريطانيا صاحبة وعد بلفور والسند القوي للحركة الصهيونية ، فأرادت أن تخفف من حدة العداء العربي لها والسعي إلى استمالة الدول العربية إلى جانبها، فأطلقت الإعلان عن عطفها على أفكار استقلال بعض الدول العربية بأي عمل يحتوي اتجاه الوحدة العربية ، وقد جاء ذلك الإعلان على لسان وزير خارجيتها **انتوني بايدن** في 29 ماي 1941[1],وبعد اقل من عامين كرر وزير الخارجية مضمون تصريحه السابق في1943/02/24 ، وقال " *أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية بينهم ، ولكن الخطوة الأولى يجب أن تأتي من العرب أنفسهم ، والذي اعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا ، ولكن أن وضع فانه سينال استحسانا عاما*"[2].

عقب هذا التصريح بدأت الخطوات التنفيذية لوضع تنظيم عربي موضع التنفيذ، فقد اخذ رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس بزمام المبادرة بعد عام تقريبا (1944) من خطاب ايدن ودعا كلا من رئيس الوزراء السوري **(جميل مردم)** ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية **(بشارة خوري)** للتباحث معهما في القاهرة حول فكرة إقامة جامعة عربية [3].

وعلى اثر ذلك بدأت سلسلة من المشاورات بين مصر من جهة وممثلي كل من دولة العراق وسوريا ولبنات والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن من جهة ثانية .برزت خلالها عدة اتجاهات وأراء، فمنها من دعا إلى إنشاء اتحاد قوامه سوريا الكبرى ، وأخرى راغبة في إقامة دول الهلال الخصيب ودول راغبة في تشكيل اتحاد اكبر يضم الدول العربية ، كما اقترحت سوريا بان تعرف المنظمة باسم "التحالف العربي" في حين رأت العراق إن تسمية "الاتحاد العربي

[1] غالب بن غلاب العتيبي، **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية**، طبعة 1، الرياض، 2010، ص20.

[2] محمد محمود المغني، مرجع سابق، ص3.

[3] سهيل حسين الفتلاوي، **موسوعة المنظمات الدولية، نظرية المنظمة الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، **جزء1** طبعة1، عمان، الاردن ,2011، ص73

" ستكون الأنسب لكن في النهاية تم الاتفاق على اقتراح الوفد المصري بان تكون تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة ب "جامعة الدول العربية"[1].

الفرع الثاني: بروتوكول الاسكندرية سنة 1944:

وجه رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس دعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية، لإرسال مندبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، التي ستتولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية[2]، على هذا الأساس بادرت الدول العربية المستقلة (مصر، العراق، سوريا، السعودية، لبنان) واليمن وفلسطين بصفة مراقب، إلى إجراء سلسلة من الاجتماعات بهدف إنشاء الاتحاد العربي المنشود، وخلال الفترة الممتدة من 11 سبتمبر إلى 07 أكتوبر 1944م، عقدت اللجنة التحضيرية خلالها ثمانية اجتماعات وضعت الأسس التي تقوم عليها جامعة الدول العربية في بروتو كولعرف بـ :بروتوكول الإسكندرية[3].

وقد تضمن البروتوكول المبادئ الرئيسية لجامعة الدول العربية التي تضم الدول العربية المستقلة، ويكون لهذه الجامعة مجلس يطلق عليه" مجلس جامعة الدول العربية " تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة. ويتولى هذا المجلس توثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. وقرارات هذا المجلس تكون ملزمة[4].

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة **المنظمات الدولية، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، إنشاء الجامعة وأهدافها**، دار الحامد للنشر والتوزيع، جزء1، طبعة1 عمان الاردن، 2011، ص75.

[2] فسيح نصيرة، **جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية-1945/1974** ، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة ،2014/2013، ص42.

[3] ضيف مريم، زنات سامي، جامعة **الدول العربية ودورها في دعم قضايا التحرر العربية، القضية الجزائرية نموذجا مذكرة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص11-12.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص69.

أقيمت مراسيم التوقيع على البروتوكول بمقر ادارة جامعة الملك

فاروق الأول، (جامعة الإسكندرية حاليا)، وقد أرجأ وفد السعودية واليمن توقيعهما لحين مشاورة حكومتيهما على البروتوكول، فوقعت السعودية على هذه الوثيقة بتاريخ: 1945/01/03، وأعقبتها اليمن بتاريخ 1945/02/05، في 1945/03/22 وبمدينة القاهرة وقع ممثلو الدول السبع على ميثاق جامعة الدول العربية وأصبح ساري المفعول اعتبارا من 1945/05/11، ويتألف الميثاق من ديباجة و20 مادة، تتضمن أهداف الجامعة ومبادئها وهيكلها التنظيمي وشروط العضوية فيها وإجراءاتها وكيفية اتخاذ القرارات والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء، وملحق خاص بفلسطين وملحق ثاني خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة وثالث ملحق كان يخص بتعيين أول أمين عام للجامعة.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية

أنشئت جامعة الدول العربية أساسا لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية نص عليها ميثاقها واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تسعى جاهدة الى تحقيقها.

الفرع الأول: أهداف جامعة الدول العربية

جاءت ميثاق جامعة الدول العربية متضمنا مجموعة من الأهداف المتمثلة في توثيق الصلة بين الدول الأعضاء وتنسيق الخطط وتحقيق التعاون فيما بينها وتتمثل هذه الأهداف في:

- توثيق الصلات بين الدول الأعضاء في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق التعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها.
- حل النزاعات التي تنشأ بين أعضائها بالطرق الودية المنصوص عليه في ميثاق الجامعة و لا يجوز باي حال من الأحوال اللجوء الى القوة و استعمالها لفض النزاعات بين الدول الأعضاء، فإدا نشأ بين الدول الأعضاء خلاف يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة

[1] دركوش عادل، **دور جامعة الدول العربية في حل النزاعات الإقليمية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2018-2019، ص20

أرضها ولجأ المتنازعون الى مجلس الجامعة لفض الخلاف يكون قراره حينها ملزما للأطراف. [1]

- الالتزام بالتعاون مع غيرها من الهيئات الدولية، و هذا ما جاء في نص المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية على أنه من مهام الجامعة تقرير وسائل التعاون مع غيرها من الهيئات الدولية لتحقيق و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين.

الفرع الثاني: مبادئ جامعة الدول العربية

تلتزم جامعة الدول العربية وفقا لميثاق تأسيسها بجملة من المبادئ عليها مراعاتها في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

وأنشأت جامعة الدول العربية على العديد من المبادئ التي تمثل الأساس الذي يقوم عليه عمل الجامعة العربية وتتمثل هذه المبادئ في:

الالتزام بمبادئ منظمة الأمم المتحدة: والدي كان ذكره ضمني في ميثاق الجامعة كما تضمنته معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت عليها الدول العربية سنة 1950 في نص المادة الحادية عشر منه حيث تنص: " ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق و الالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام و الأمن الدولي".[2]

كذلك مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء (في التصويت وفي التناوب على رئاسة المجلس)، ويعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمات الدولية والإقليمية.

إضافة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والذي نصت عليه المادة الثامنة من الميثاق جاء فيها :

[1] محمد محمود المعني، مرجع سابق، ص6-7.

[2] دركوش عادل، مرجع سابق، ص19.

"تحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعده حقا من حقوق هذه الدول وتتعهد بالا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام "[1]

وفض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وجاء هذا المبدأ في المادة الخامسة من ميثاق الجامعة[2].

المطلب الثالث: أجهزة جامعة الدول العربية والعضوية فيها

كغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية تتكون الجامعة من مجموعة من الأجهزة متنوعة في التشكيل والاختصاصات.

الفرع الأول: أجهزة ومؤسسات جامعة الدول العربية

تنقسم الأجهزة التي تتألف منها الجامعة الى أجهزة منصوص عليها في ميثاق الجامعة وأخرى تم تأسيسها بموجب معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين الدول المشتركة في الجامعة، إضافة الى أجهزة ثانوية انشات بموجب قرارات من مجلس الجامعة.[3]

أولا: أجهزة الجامعة المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية

1- مجلس الجامعة:

جاء في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الميثاق أن مجلس الجامعة يتألف من جميع ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل دولة عضو صوت واحد مهما كان عدد ممثليها ولم يحدد الميثاق عدد مندوبي كل دولة في مجلس الجامعة.

لمجلس الجامعة دورتان عاديتان ينعقدان في مارس وسبتمبر من كل سنة، على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو السفراء وفقا لأهمية المسائل المدرجة في

[1] ميثاق جامعة الدول العربية الصادر في: 22\03\1945 و بدأ سريان العمل به في: 10\05\1945.

[2] محمد محمود المعني، مرجع سابق، ص8-9

[3] دركوش عادل، مرجع سابق، ص29

جدول أعمال المجلس، كما ينعقد في دورات طارئة كلما دعت الضرورة لذلك أو بناء على طلب دولتين من أعضاءه.

2-الأمانة العامة:

يعتبر جهاز الأمانة العامة معيار التمييز بين المنظمة الدولية و المؤتمر الدولي،[1] نص ميثاق الجامعة على هذا الجهاز في المادة الثانية عشر منه على الآتي:

"يكون للجامعة العربية أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين".[2]

يعين الأمين العام بقرار من مجلس الجامعة العربية بعد التصويت عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم الأمين العام بتعيين مساعديه والموظفين الرئيسيين بموافقة مجلس الجامعة.

3-اللجان الدائمة:

جاء في المادة الرابعة من ميثاق الجامعة العربية على تأليف لجان فنية مهمتها العمل على تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والصحية وشؤون المواصلات والجنسية، ولكل دولة عضو أن تمثل بمندوب أو أكثر في كل لجنة من هذه اللجان، يعد مجلس الجامعة لكل لجنة رئيسا لمدة سنتين على الأقل وتصدر قرارات اللجان بأغلبية الأصوات.

من أبرز هذه اللجان، اللجنة السياسية التي وافق عليها المجلس بتاريخ: 1946/11/07 واللجنة الثقافية وكذلك اللجنة الاقتصادية كذلك لجنة الاعلام ولجنة أخرى لخبراء البترول.

---

[1] حنان فالح حسن , **جامعة الدول العربية الواقع و الطموح ,المجلة السياسية و الدولية** ,المجلد 2017 ,العدد 35-36 ، ص1234، على الرابط https://search.emarefa.net

[2] ميثاق جامعة الدول العربية ميثاق جامعة الدول العربية الصادر في: 1945\03\22 وبدأ سريان العمل به في: 1945\05\10

الفرع الثاني: العضوية في جامعة الدول العربية

تقوم العضوية في جامعة الدول العربية على نوعين العضوية الأصلية والعضوية المنضمة (المكتسبة)، حيث يتمتع العضو الأصلي بالجامعة، بحق واحد، وهو قبوله في المنظمة بدون شروط، فبمجرد التوقيع الأول على ميثاق المنظمة (الدول المؤسسة)[1] وإعلان تصديقه لهذا التوقيع، يعطيه صفة العضو الأصلي في جامعة الدول العربية، والدول العربية التي تعد من الدول الأعضاء الأصلية في الجامعة هي الدول العربية المستقلة الموقعة على ميثاق الجامعة.[2]

هذا إضافة الى أجهزة أخرى لم ينص عليها الميثاق كانت هناك مبررات لأنشائها مثل اتحاد رجال العرب ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد المهندسين الزراعيين وكذلك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

أ- شروط العضوية في جامعة الدول العربية:

لكي تكتسب الدولة عضوية جامعة الدول العربية يجب توافر شروط موضوعية

وإتمام إجراءات شكلية معينة وذلك على الوجه التالي:

- لخص ميثاق جامعة الدول العربية الشروط الموضوعية للانضمام للجامعة في كون الجولة الراغبة في الانضمام عربية ومتمتعة بالاستقلال.
- أما عن الشروط الشكلية فعددها الميثاق في تقديم طلب الانضمام وموافقة مجلس الجامعة عليه، زيادة إلى تعهد الدولة بجميع الالتزامات التي ذكرت في الميثاق.[3]

[1] رانية هديل، **دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغاربي الافريقي ضد الاستعمار الأوروبي**، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة باتنة، عدد2015،2-2016، ص56.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **موسوعة المنظمات الدولية، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، أجهزة الجامعة، دار** الحامد للنشر والتوزيع، جزء2، طبعة1 عمان-الاردن ،2011، ص19-20.

[3] فسيح نصيرة: مرجع سابق، ص45

الفصل الأول:

أحكام تسوية النزاعات الدولية في إطار جامعة الدول العربية

أولى القانون الدولي على مرّ الفترات التاريخية اهتماما كبير بموضوع حل النزاعات الدولية، بعيدا عن استعمال القوة لذلك، وذلك ما أفرده ميثاق منظمة الأمم المتحدة في فصله السادس لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. حيث استهل ذلك الفصل بالمادة (33) التي أوردت التزاما على الدول الأعضاء بوجوب فض النزاعات القائمة بينهم والتي من شأنها الإخلال بالسلم والأمن الدوليين بوسائل سلمية، ذلك كون الاختصاص الأصيل لمنظمة الأمم المتحدة هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. هذا ما جعل واضعي ميثاق الأمم المتحدة على النص في صدر ديباجته على أن المنظمة قد أنشئت " لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف " ولتأكيد هذا المبدأ في ميثاق المنظمة في المادة الثانية منه الفقرة الرابعة على انه:

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة [1]*".*

هذا وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة كذلك في فصله الثامن، إلى المنظمات الدولية والإقليمية باعتبارها ترعى الأمن والسلم والتي يعتبر دورها مكملا للدور العالمي للأمم المتحدة حيث تعتبر مهمة تسوية المنازعات بوسائل سلمية من بين المهام الأساسية لأي منظمة، سواء كانت دولية أو إقليمية، وخصوصا تلك النزاعات التي تنشأ بين أعضائها، والتي تشكل تهديدا خطيرا على وحدة المنظمة والحفاظ على مبادئها لذلك.

إن هذه المسألة اعتبرت من أهم النقاط التي أخذت حيزاً واسعاً من النقاشات والمشاورات السابقة في مؤتمرات إنشاء الجامعة. حيث جاء في نص المادة (12) الفقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة بأنه ليس هناك ما يمنع من إنشاء المنظمات الإقليمية، التي تساعد على حفظ السلام الدولي وبشكل لا يخالف أهداف الأمم المتحدة. أما الفقرة الثانية من نفس المادة فجاء فيها، أنه وجب على أعضاء المنظمات الإقليمية والذين هم أيضا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة اتخاذ ما يلزم لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية[2].

[1] المادة (2) **من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.**

[2] المادة (12) **من ميثاق منظمة الامم المتحدة.**

مما سبق يتضح أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة قد أولى اهتماماً كبيراً للمنظمات الإقليمية في تدخلها لحل النزاعات القائمة بين أعضائها بالطرق السلمية، حفاظاً على الأمن والسلم إقليمياً لما له من تأثير على السلم العالمي.

وكون جامعة الدول العربية من بين هذه المنظمات والتي اخذت على عاتقها مسؤولية حفظ السلم والامن الدوليين ضمن اقليم اختصاصها، كان لزاما عليها تسوية النزاعات القائمة بين دولها الأعضاء، أو بين دولة عضو واخرى ليست كذلك، ذلك ما حاولنا الخوض فيه من خلال هذا الفصل والذي قسمناه لثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: آليات جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية

المبحث الثالث: اصلاح جامعة الدول العربية في مجال تسوية النزاعات الدولية

المبحث الأول: آليات جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية

لم يستهل ميثاق جامعة الدول العربية بإعلان يتضمن مبادئ الجامعة، على غرار ما كان موجودا في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والذي يعد مرجعاً لمواثيق المنظمات الدولية الإقليمية إلا أن ذلك لا ينفي وجود هذه المبادئ، وتقيد المنظمة بها في ممارسة أو مباشرة اختصاصها. إذ أن هذه المبادئ قد ذكرت في ديباجة الميثاق ومواده(7.6.5) وتتمثل جملة هذه المبادئ في: الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والذي لم يذكر صراحة في ميثاق الجامعة.

إضافة إلى مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء[1]. والذي نصت عليه المادة(8) من ميثاق الجامعة:

"تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعده حقاً من حقوق هذه الدولة وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها[2] ".

أما المبدأ الرابع الذي هو محور دراستنا هذه هو مبدأ فض النزاعات بين الدول العربية بالطرق السلمية ذلك ما سنحاول تفصيله والخوض فيه من خلال هذا المبحث والذي قسمناه لمطلبين.

المطلب الأول: النظام القانوني لتسوية النزاعات الدولية في ميثاق جامعة الدول العربية.

المطلب الثاني: آليات تسوية النزاعات الدولية المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية.

[1] المادة (8)، ميثاق جامعة الدول العربية الصادر في: 1945\03\22 وبدأ سريان العمل به في:1945\05\10

[2] المادة (8)، نفس المرجع

المطلب الأول: طبيعة النزاعات العربية والنظام القانوني لتسوية هذه النزاعات الدولية في ميثاق جامعة الدول العربية

إن المنازعات بين الدول العربية على أنواعها اعتبرت من أهم العوامل التي أضعفت من أداء جامعة الدول العربية وأشغلتها عن تحقيق باقي أهدافها.

جاء ميثاق جامعة الدول العربية موجزا من حيث النظر في المنازعات الدولية، وبسبب هذا الايجاز لم يتطرق الميثاق إلى المنازعات القانونية بصورة مباشرة، بل تطرق ومن خلال مادة واحدة إلى المنازعات عموماً.

حيث أنه بالعودة إلى تاريخ العلاقات العربية وما حصل من نزاعات بين الدول العربية، تؤكد لنا أن المنازعات العربية لم تتخذ شكلاً معيناً، دون سواه وإنها ليست من طبيعة واحدة، ذلك أن هذه النزاعات ذات مناسئ ومقاصد سياسية بالدرجة الأولى ومتأثرة بدرجة كبيرة بمواقف النظم السياسية بعضها اتجاه البعض الآخر[1].

وتتعدد مسببات النزاع في الدول العربية إلى نزاعات لأسباب دينية سواء كانت نتيجة اختلاف الديانات (الإسلام والمسيح مثلا) أو بين أصحاب الديانة الواحدة مثل (الكاثوليك والبروستات) كما قد تكون الأسباب سياسية وغالبا ما تحدث هذه النزاعات نتيجة الاختلاف على السلطة والنفوذ ويمكن أن يبدأ هذا النزاع داخليا ليمتد إلى دول مجاورة، إضافة إلى الأسباب العرقية كما هو الحال بين العرب والأكراد.

هذا ومن بين كل الأسباب قد يكون السبب الاقتصادي أكثر ما يؤدي إلى النزاعات في الدول عموما والعربية خصوصا للرغبة في السيطرة على الموارد الاقتصادية كما وقع في حالة الغزو العراقي للكويت سنة 1990، والاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003[2]. وفي أحيان كثيرة

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة**، جزء1-طبعة1 عمان الأردن 2011، ص227.228.

[2] محمد نور البصراتي، **النزاعات الداخلية ومسارات اعادة الاعمار في الدول العربية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، مصر، عدد 4، 2019، ص 7-8.

تأخذ المنازعات بين الدول العربية صيغة الادعاءات بالتدخل في الشؤون الداخلية أو تأخذ صيغة النزاعات الحدودية وهي أبرز النزاعات على الساحة العربية.

الفرع الأول: طبيعة النزاعات بين الدول العربية

أولا: النزاعات الحدودية

تعد النزاعات الحدودية بين الدول العربية واحدة من أخطر المشكلات التي تحدق بالوطن العربي وتهدد علاقات البلدان فيما بينها، وعلى الرغم من أن كثيراً منها ظل قائما إلى يومنا هذا من دون الوصول إلى مرحلة الاشتباك المسلح، لكنها باتت بمثابة القنابل الموقوتة.

يعرف الواقع العربي منازعات حدودية وإقليمية عديدة وهي منازعات لها جذور تاريخية سببها الأول الاستعمار الأجنبي، ولدت تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية كانت سببا في الوضع المتأزم الذي يشهده العالم العربي اليوم.[1]

تعتبر الحدود السياسية في كثير من الدول من المعارف الناقصة من حيث الطبيعة والاسس والنشأة، كما ان النزاعات التي تقوم بهذا الشأن تحتاج بدورها الى فهم أكبر من حيث الطبيعة والجغرافيا، هذا ما يساعدنا على التعرف على اسباب ودوافع نشوء النزاعات والصراعات، ويعد الخطر كل الخطر من الحدود العربية كونها قد رسمت بفعل السياسة وفي اغلب الاحيان لا تكون متطابقة مع المنطق الجغرافي أو وثائق تاريخية.

من هنا يبدو أن الحدود في الوطن العربي خططت وفق المصالح الأجنبية الاستعمارية في كثير من الأوقات، و نتيجة الخلافات الحدودية في الوطن العربي، أصبحت النزاعات تقوم في سبيل الحصول على مكاسب اقليمية أو اقتصادية، ومثالها النزاعات التي قامت بين العراق

[1] كوسة عمار، **دور التحكيم في تسوية المنازعات الحدودية والإقليمية العربية**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف، مجلة 11، عدد01، ص98.

وايران، وغزو العراق للكويت، واحتلال ليبيا لشمال تشاد، والمعارك في الصحراء الغربية واصبحت الحدود من بين ابرز العوامل التي تساهم في زعزعة الصف العربي ووحدته.[1]

غيـر أن هذه المنازعات لا يمكن حلها بالوسائل التقليدية كالمفاوضات المباشرة والوساطة والتحقيق والتوفيق، حيث أنه لا توجد وثائق قانونية تثبت حدود كل دولة وستبقى إشكالية تحديد الحدود بين الدول العربية الهاجس الذي يورق الأجيال المقبلة، خاصة وأن اكتشاف النفط في هذه المنطقة أبرز أهميتها وجعل كل دولة تريد أن توسع حدودها على حساب الطرف الآخر، لتبقى مثل هذه المنازعات العامل المؤثر في أضعاف منظمة جامعة الدول العربية وعدم قدرتها على قيادة العرب نحو تكتل يحقق أمنها واستقلالها[2].

ثانيا: التدخل في الشؤون الداخلية للدول

عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة، حيث عرف حقل العلاقات الدولية عودة قوية للبعد المعياري في تحليل العلاقات الدولية وبالرغم من ان هذه التحولات قد ساهمت في تعزيز حقوق الانسان والكشف على الانتهاكات الصارخة ضد الانسانية كانت تحدث باسم الحفاظ على أمن الدولة.

[1] قوتال ياسين، النزاعات **الحدودية الدولية وتأثيراتها على البيئة، دراسة في الإطار المفاهيمي**، جامعة خنشلة، عدد2 جويلية 2014، ص100

[2] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص228

إلا ان انعكاسات ذلك كانت خطيرة على تراجع مبدأ سيادة الدولة واستقرارها، في محاولة تقنين وشرعنة التدخل الخارجي في شؤون الدولة تحت ما يسمى بـ: " مبدأ التدخل الدولي الانساني" حيث تعمد الفقه الدولي المعاصر غالبا تحت تأثير أطراف معينة إلى تقديم أراء وبحوث ودراسات إلى المنظمة الدولية تدفع جميعها نحو إجازة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول مادام مرتبطا باعتبارات إنسانية.[1]

يتضح جليا من خلال العديد من الحالات التي عقبت نهاية الحرب الباردة إلى الأهداف الحقيقية من وراء التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لدول معينة، اذ لم يكن يسعى هذا التدخل خلالها الى الدفاع عن حقوق الانسان او حماية اقليات معينة او مكافحة الارهاب كما توضحه الشعارات المعلنة، وانما في جوهره كان تجسيدا لاستراتيجية معينة تهدف من ورائها قوى معينة لتحقيق مصالح خاصة، عادة ما ارتبطت بالاستراتيجيات الكبرى للقوى الفاعلة في النظام الدولي في منطقة معينة.

ضمن هذا التصور تحتل منطقة الشرق الأوسط والدول العربية تحديدا مكانة استراتيجية مهمة لارتباطها بالصراع العربي الاسرائيلي من جهة ولاحتوائها على اكبر احتياطي للطاقة في العالم من جهة اخرى، ما جعلها عرضة لاختراق الخارجي باستمرار على اختلاف اشكاله ومسمياته ومثال ذلك التدخل الامريكي في العراق سنة 2003، الذي كان بمثابة مثال صريح لاستخدام مبدأ التدخل الانساني لتبرير التدخل الخارجي في دولة كاملة السيادة ولا شك أن هذا

[1] بن زغدة عائشة، **أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية، دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل سنة 2003**، جامعة باتنة، 2019. الدخول يوم 2023/05/08 على الساعة 19:25 على الموقع:

http://dspace.univ-batna.dz/handle/123456789/39

التدخل لم يؤدي فقط الى انهيار الدولة العراقية وانما كانت له تداعيات خطيرة على استقرار وأمن الدول العربية المجاورة.[1]

الفرع الثاني: مبدأ التسوية السلمية للنزاعات العربية في ميثاق جامعة الدول العربية

من بين أبرز أهداف جامعة الدول العربية المحافظة على الأمن والسلم الدوليين في المنظمة العربية، فكان من الطبيعي أن يكون أحد المبادئ التي تقوم عليها هذه الجامعة وتلزم بها مبدأ فض النزاعات بين الدول العربية الأعضاء بها بالطرق السلمية، خاصة أن تنمية التعاون بين هذه الدول هو أحد أهم أهدافها أيضا، والذي لا يستقيم تحقيقه مع استعمال القوة لحل النزاعات الناشئة بينها.

هذا المبدأ الذي أخذت به الجامعة ضمنياً ورد في أكثر من وثيقة من وثائقها، فالوثيقة الأولى للجامعة وهي بروتوكول الإسكندرية[2]، تحذر بوضوح من استخدام القوة لفض النزاعات بين الدول الأعضاء وتذكر في القسم الأول منها.

وتأكيدا على ذلك جاءت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية فارضة على الجامعة واجبا معينا عند قيام نزاع بين دولتين من دولها الأعضاء، او بين واحدة من أعضائها ودولة اخرى ليست عضوا فيها ، يتمثل في عدم اللجوء الى القوة لفض هذا النزاع ، والملاحظ ام الميثاق يترك للدول المتنازعة حرية التصرف في حل هذا النزاع، طبعا شريطة ان يكون هذا الحل بعيدا عن اللجوء الى القوة، غير ملزم اياها في ذات الوقت استعمال أيا من الوسيلتين

---

[1] بن زغدة عائشة، **أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية، دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل سنة 2003** جامعة باتنة، 2019. الدخول يوم 2023/05/08 على الساعة 19:25 على الموقع:

http://dspace.univ-batna.dz/handle/123456789/39

[2] **بروتوكول الإسكندرية، القسم الأول. – "تكون قرارات هدا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الاحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان الى المجلس لفض هدا الخلاف، ففي هده الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافدة ملزمة. ولا يجوز على كل حال الالتجاء الى القوة لفض النزاعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد معدولة اخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام او روحها"**

المذكورتين في نص المادة الخامسة منه[1] حيث جاءت في نصها على ما يلي: *"لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو اكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة اراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا ملزم, وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما".*

من خلال استقرائنا للمادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية ،نلاحظ ان الميثاق ميز بين نوعين من النزاعات، النوع الاول يختص بالنزاعات التي تتعلق باستقلال الدولة وسلامة اراضيها او المساس بسيادتها، وفي هذا النوع من النزاعات يمارس المجلس دورا تحكيمي وذلك بعد لجوء الأطراف المتنازعة الى المجلس للتدخل في تسوية النزاع القائم, كما يحق للأطراف المتنازعة الاشتراك في مداولات مجلس الجامعة او المشاركة في قراراته، أما النوع الثاني فيتعلق بالنزاعات التي لا تمس من سيادة الدولة وسلامة اراضيها واستقلالها، والتي يخشى مجلس الجامعة جراءها وقوع حرب بين دولتين عضوتين في الجامعة العربية او بين دولة عضو واخرى من خارج الجامعة، في هذه الحالة اذا وافقت الدول اطراف النزاع على تدخل المجلس لحل هذا الخلاف ،يمارس المجلس حينها دورا توفيقيا اذ يتوسط لحل النزاع.

تصدر قرارات مجلس الجامعة بالأغلبية في الحالتين ولم ينص ميثاق جامعة الدول العربية أو يحدد على اغلبية اعضاء المجلس (22) دولة او اغلبية الحضور المشاركين في المداولات ولكن من خلال السائد يبدو ان الاغلبية المعتمدة هي اغلبية الحضور.[2]

---

[1] كمال الغالي، **ميثاق جامعة الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الفؤاد الأول، مصر, 1948، ص165

[2] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص235.

ان وظيفة الجامعة بالرجوع الى ما نص عليه ميثاقها هي وظيفة وقائية، تختص بمنع الحروب بين الدول العربية كذلك توفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من اي اعتداء وتحقيقا لذلك فرض الميثاق على الدول الأعضاء ان تحترم كل منها النظام القائم في باقي الدول الاعضاء في الجامعة وأن تعده حقا من حقوق تلك الدول وان تتعهد بألا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظـام او المساس به[1].

وبشكل عام نلاحظ أن ميثاق جامعة الدول العربية ضيق من مساحة تدخل المجلس وحد من طبيعة الاجراءات التي يمكن اتخاذها ومستواها وربطها بشرط موافقة اطراف النزاع على الاحتكام للمجلس او توسطه في حل النزاع القائم، أما في حالة عدم الموافقة فليس هناك آليات بديلة مذكورة في نص الميثاق، وعليه يمكن القول أن النظام القانوني لتسوية النزاعات داخل اطر ميثاق جامعة الدول العربية محدود ومقيد لدرجة كبيرة وغير عملي في الواقع[2] ذلك ما جعل هذه الاخيرة غير قادرة في كثير من الحالات على حل بعض النزاعات القائمة وبالرغم من إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 17 يونيو 1950 وجاءت المادة الأولى منها لتخفيف حدة القيود التي تتضمنها المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية حيث نصت على"*تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصا على دوام الأمن والسلام واستقرارها وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى*" إلا أنها لم تغير الوضع تغييرا حقيقيا ومازالت ولاية الجامعة العربية في تسوية النزاعات الدولية العربية مرهونا بموافقة الدول الأطراف في النزاع او عدم موافقتها على ذلك.

[1] كمال الغالي، مرجع سابق ص169.

[2] محمد محمود المعني، مرجع سابق ص6.

المطلب الثاني: آليات تسوية النزاعات الدولية المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية

تكتسب جامعة الدول العربية كونها منظمة إقليمية جملة من الاختصاصات طبقا لميثاقها وميثاق منظمة الأمم المتحدة في آن واحد، وكما سبق الذكر فقد وضعت المادة الخامسة من ميثاق الجامعة على عاتق دولها الأعضاء التزاما بتحريم استخدام القوة لفض أي نزاع ،مع وجوب حل هذه الأخيرة بالطرق السلمية ومن أجل ذلك اعترف ميثاق جامعة الدول العربية من خلال مادته السالفة الذكر وسيلتين من وسائل تسوية المنازعات الدولية بطريقة سلمية يجوز للدول المتنازعة اللجوء إليهما إذا شاءت وليس إلزاماً وهما الآليتين المنصوص عليهما في الميثاق، ومن الواضح أن هذه المادة من ميثاق جامعة الدول العربية أكثر تواضعاً من المادة (33) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة [1]،التي أكدت على ضرورة حل أي نزاع من شأنه أن يعرض حفظ الأمن والسلم الدوليين للخطر بإحدى الوسائل السلمية المذكورة في نص المادة كحل أول، وهي المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكم والتسوية القضائية. هذا ولا يفوتنا ذكر أن جامعة الدول العربية استحدثت وسائل أخرى للتسوية السلمية للمنازعات الدولية ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التعريف بوسائل جامعة الدول العربية والآليات التي انتهجتها لحل النزاعات العربية أو حتى قللت من حدتها في بعض الحالات لذلك رأينا أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول سندرس من خلاله آليات التسوية السلمية المنصوص عليها في ميثاق الجامعة، اما كمطلب ثاني سيخصص للآليات المستحدثة من قبل الجامعة.

[1] نص المادة (33) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة: "يجب على أطراف اي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. يدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك"

الفرع الأول: الوسائل المنصوص عليها في الميثاق:

كما سبق الذكر وعلى خلاف ميثاق منظمة الأمم المتحدة وقد اقتصر ميثاق جامعة الدول العربية على وسيلتين يتيمتين لتسوية النزاعات الدولية، كما أنه لم يفرض على الدول المتنازعة وجوب فض النزاع بواحدة منهما، بل ترك لها حرية اختيار اللجوء إليهما من عدمه وهما: الوساطة والتحكيم وفيما يلي سنُفصل كل وسيلة على حدي:

أولا: الوساطـــة

تعتبر الوساطة[1] الوسيلة الدبلوماسية الوحيدة الذي اقتصر عليها ميثاق الجامعة في حل النزاعات بطريقة سلمية، كما أنه في مادته الخامسة اشترط إجراء الوساطة بالنزاعات التي من شأنها أن تتأزم لدرجة تمس الأمن والسلم الدولي (نزاع مسلح)، وهذا يعد قصورا في الميثاق إذ أنه من المفترض أن تكون وظيفة المنظمة الدولية وظيفة وقائية تحول دون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى أي خلاف مهما كانت درجته ناهيك عن أن الوساطة التي تحَدث عنها الميثاق تتسم بسمة أساسية وهي أن النتيجة المتوصل إليها ليست بالضرورة ملزمة.[2] كما أنه ومن خلال ما سبق نلاحظ أن أي وساطة في أي نزاع عربي تقع من خارج المجلس لا تعتبر من قبل الوساطة التي تقوم بها الجامعة وإنما هي وساطة عربية كل هذا وما سبق يساهم في إضعاف فعالية نظام التسوية السلمية للنزاعات العربية التي تقوم بها المنظمة، إن نجاح الوساطة كوسيلة سياسية دبلوماسية من عدمه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدة اعتبارات[3] أهمها:

---

[1] **الوساطة: هي تلك الجهود التي يبذلها طرف ثالث (دولة أو منظمة دولية) بهدف تسوية نزاع ما بين طرفين متنازعين من خلال تقديمه للمقترحات التي تهدف لتقريب وجهات النظر بينها، وذلك لتجنبهما النزاع المسلح أو لوقفه في حالة اندلاعه.**

[2] غالب بن غلاب العتيبي، مرجع سابق، ص40.

[3] أحمد فراس عبد المنعم، **جامعة الدول العربية-1945-1948-دراسة تاريخية –سياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية ص80.

- مواقف الأطراف المتنازعة في الجامعة
- رغبة الأطراف المتنازعة في تدخل مجلس الجامعة.
- طبيعة النزاع ودرجة خطورته.
- التأثيرات الخارجية ودرجة الاستقطاب الدولي في حل أو تأزيم النزاع.

وليس هناك مجال للشك ان الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات العربية تطرح تساؤلا رئيسيا هاما حول طبيعة الدور الذي يمكن ان تتحلى به جامعة الدول العربية في مجال العمل إزالة أسباب التوتر في الأقطار العربية باعتبارها المنظمة المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين في المنطقة العربية.

ومن أمثلة الوساطة التي قامت بها جامعة الدول العربية في الوطن العربي النزاع بين لبنان والأردن من جهة والجمهورية العربية من جهة أخرى، كما ان هناك دول ترفض وساطة مجلس الجامعة وهذا لا يعد مخالفة للقانون الدولي اذ ان الدول أطراف النزاع كما سبق الذكر حرة في قبول الوساطة من رفضها، ومن امثلة رفض الوساطة في الوطن العربي نحد رفض الحكومة المغربية وساطة الجمهورية العربية المتحدة عام 1963 للإنهاء النزاع الحدودي الجزائري المغربي.[1]

ثانيا: التحكيم:

أشارت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية إلى التحكيم[2] كوسيلة قضائية مع تأكيدها على التحكيم الاختياري وليس الإجباري، وهذا يعني أن المسألة تظل مرهونة برغبة وإرادة الأطراف المتنازعة، فلا يحق لمجلس الجامعة القيام بمهمة التحكيم بدون رضا الأطراف المعنية بنزاع أو خلاف ما يغض النظر عن درجة خطورة هذا النزاع وطبيعته. إن تحديد الإطار السابق

[1] غالب بن غلاب العتيبي، المرجع سابق، ص41.

[2] **التحكيم: المادة 37 من اتفاقية لاهاي لعام 1970 الخاصة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية عرفت التحكم بأنه طريقة لفض النزاعات بين الدول بوساطة قضاة من اختيارها على أساس احترام الحق والقانون.**

يساهم بقوة في ترهل دور الجامعة في مجال حل النزاعات العربية عن طريق هذه الوسيلة، كما أن عدم إشارة الميثاق إلى أي جزاء يمكن أن يترتب على الأطراف المتنازعة التي قبلت التحكم ثم رفضت الالتزامات بقرارات مجلس الجامعة لذلك يعد الطابع الاختياري الذي تمسكت به الدول العربية عند تأسيسها للجامعة العربية خوفاً على استقلالها وسياستها الوطنية(الموقف اللبناني)[1] من جهة، ثم تحويل جهاز سياسي وهو مجلس الجامعة القيام بمهمة التحكم وليس جهازاً قضائياً، دفع بالبعض إلى رفض فكرة التحكم الإلزامي (موقف العراق) معتبراً أن القيام بهذه المهمة من قبل مجلس الجامعة سيخلق وضعاً خطيراً يهدد تركيب الجامعة بصفة عامة[2]. الملاحظ أن ميثاق جامعة الدول العربية قد ضيق من مساحة تدخل المجلس وحد من طبيعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها ومستواها، وعليه يمكن القول إن النظام القانوني لتسوية النزاعات داخل أُطر الجامعة العربية غير فعال، فمن الناحية العملية وبالنظر إلى تاريخ تدخلات الجامعة في فض وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء نجد أن الجامعة لم تنجح في حل العديد من النزاعات بهذه الوسائل.[3]

يعتقد أن طبيعة المنازعات العربية المذكورة سلفاً، غير قابلة للتسوية بالوسائل التقليدية مهما انتهجت الجامعة من سبل لتحقيق ذلك، وإن أكثر الطرق الناجعة لتسوية مثل هذه النزاعات هي ترصين العلاقات بين الحكام العرب، فكل حاكم عربي يعد دولة متكاملة باستطاعته اتخاذ قرارات غير قابلة للنظر فيها أو إهمالها، وأن بحل عقد المشاكل عند ما يرغب في ذلك[4].

---

[1] يخلف ثوري, **تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية مجلة 7، عدد2 2018، ص301 .

[2] عبد الحق دهبي, **وسائل تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية موقع الحوار المتمدن،2006/01/19**. http://www.ahewar.org/m يوم 2023/05/15 على الساعة 15:37.

[3] محمد يوسف الحافي، النظام **القانوني لتسوية النزاعات داخل أطر الجامعة العربية غير فاعل**، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جانفي 2020.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص232.

الفرع الثاني: الوسائل المستحدثة

لم يقتصر مجلس الجامعة لأداء دوره ودور الجامعة ككل في تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية على ما حدده الميثاق في مادته الخامسة والذي اختصر الوسائل في التحكيم والوساطة، حيث لجأ في حل العديد من النزاعات التي عرضت عليه إلى المساعي الحميدة والمصالحة والتحقيق وبعثات تقصي الحقائق، وهي وسائل أقرها ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى هذه الآليات اعتمد على الفصل بين الأطراف المتنازعة من خلال إرسال قوات عربية مشتركة، وفي مسار جامعة الدول العربية حدث هذا مرتين، أولا هما أثناء النزاع العراقي الكويتي سنة 1961م، سميت **بقوات الطوارئ العربية** ،أما ثاني مرة كانت أثناء أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، وعرفت خلالها القوات باسم **قوات أمن الجامعة العربية**[1],غير أن الأهم من كل هذه الوسائل استحداث جامعة الدول العربية وسيلتين ربما هما الأهم من كل ما سبق ذكره من وسائل تمثلتا في:

مبادرات الأمين العام، ودبلوماسية مؤتمرات القمة، وللتفصيل أكثر في هاته الآليات سنتطرق لكل منها في فرع خاص.

أولا: الدور السياسي للأمين العام لجامعة الدول العربية في حل النزاعات الدولية:

يعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية الموظف الدولي المكلف من خلالها على وجه الاستمرار بإدارة أعمالها طبقاً للقواعد الواردة في ميثاقها[2]،كونه رئيس جهازها الدائم (الأمانة العامة) ويلعب الأمين العام لجامعة الدول العربية دوراً كبيراً في تسوية المنازعات الدولية، حيث إلى جانب اختصاصاته الإدارية استطاع هذا الأخير من خلال الممارسة العملية، أن يوسع من نطاق دوره وطبيعة مهامه ،ويتمثل ذلك في قيام الأمين العام بدور تمثيل للجامعة من خلال

[1] غالب بن غلاب العتيبي: مرجع سابق، ص43

[2] إيمان لكبير، **الطرق السلمية لسوية المنازعات الدولية**، مذكرة الماستر في قانون المنازعات العمومية قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة، أم البواقي ،2015-2016، ص43.

قيامه بتبليغ الدول الأجنبية بوجهة نظر الجامعة في القضايا العربية ورعاية مصالحها ،كما كان الشأن بالنسبة للقضية الفلسطينية وقضايا الاستقلال للدول العربية[1].ذلك وقد لعب الأمين العام لجامعة الدول العربية دوراً جلياً في محاولات للتسوية السلمية للمنازعات الدولية وفِقت بشكل كبير وذلك بناءاً على طلب مجلس الجامعة ببذل الوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق بين أطراف النزاع والعمل على تنقية الأجواء العربية سواء بالأساليب الدبلوماسية الثنائية أو باستغلال الفرص التي توفرها اللقاءات الدبلوماسية الجماعية.[2] ولم يتوانى مجلس الجامعة في دوراته العادية بتزكية الجهود التي يقوم بها الأمين العام لجامعة الدول العربية بالوساطة بين أطراف النزاعات الدولية على امتداد الساحة العربية، وكثيراً ما كان يطلب منه الاستمرار فيما يقوم به ومن أمثلة الدور الحاسم الذي قام به الأمين العام رغم القيود التي يفرضها الميثاق[3]:

1- أزمة الحدود بين اليمن الشمالية والجنوبية سنة1972

2- الحرب الأهلية اللبنانية سنة1975

3- أزمة الكويت بتكليف من مجلس الجامعة العربية 1961

4- النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر 1963

وعلى سبيل المثال لدور الأمين العام لجامعة الدول العربية نذكر دور أول أمين عام لها "عبد الرحمان عزام باشا[4]" في دعم البلدان المغاربية من أجل التحرر ونيل الاستقلال من الاستعمار الأوربي، والتي كانت جهود جبارة للملمة شمل وشتات هذه الأقطار، ومن أمثلة الجهود التي قدمتها الجامعة العربية ممثلة في أمينها العام عبد الرحمان عزام لصالح القضية الجزائرية

[1] محمدي حمادة، **جامعة الدول العربية مدخل للمستقبل**، مجلة علم المعرفة، الكويت، طبعة1 , 2004ص53.

[2] محمدي حمادة، المرجع السابق، ص53.

[3] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص71.

[4] عبد الرحمان عزام أول امين لجامعة الدول العربية عند نشأتها، ولد في 08 مارس 1893 بمدينة الجيزة بمصر نصب كأمين عام لجامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 في قمة أنشاص وبقي في منصبه الى غاية سنة 1952، توفي في 2 يونيو 1976.

سيما في الفترة الممتدة بين1945-1952 وذلك في مجالات، التعريف-الدعاية-التموين-المساعدة المعنوية والمادية وغيرها من أشكال الدعم التي حظيت بها القضية الجزائرية من قبل جامعة الدول العربية عامة وشخصية عبد الرحمان عزام بصفة خاصة[1]على الرغم من الدور السياسي المتعاظم للأمين العام في ظل الظروف الموضوعية للوطن العربي على صعيد تسوية النزاعات الدولية، إلا أنه تعرض إلى كثير من الانتقادات من جانب بعض الدول الأعضاء وذلك خلال السنوات الأولى من إنشاء الجامعة.

ثانيا: دور دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية في تسوية النزاعات الدولية.

إضافة إلى دور الأمين العام لجامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية كآلية مستحدثة غير منصوص عليها في ميثاق الجامعة استحدثت هذه الأخيرة آلية أخرى لحل النزاعات الدولية ألا وهي مؤتمرات القمة العربية وهي تلك الدورة التي تنعقد سنويا بصفة منتظمة منذ عام 2000 بموجب القرار رقم (ق.ق.:198 د.غ.ع -22/10/2000) الصادر عم مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالقاهرة حيث وقبل هاذ العام لم يكن هناك نص صريح في ميثاق جامعة العربية على انعقاد هذه القمم ، حيث كانت لا تعد اكثر من دورات غير عادية لمجلس الجامعة على مستوى القمة في إحدى الدول العربية[2], وتلعب هذه المؤتمرات دوراً كبيراً في تسوية المنازعات من خلال صورتين: الأولى أن تخلق اجتماعات القمة المناخ المناسب للتفاهم بين رؤساء بلدان الأطراف المتنازعة حتى وإن لم تكن الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو حل النزاع، فإن الجامعة هنا تقوم بوظيفة اتصالية بين القيادات العربية تمهد بالتالي لتسوية النزاع.

---

[1] محمدي محمد، **عبد الرحمان عزام الامين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري سنة 1945 – 1952** / مجلة الحكمة للدراسات التاريخية مجلد 6، عدد 16، ديسمبر 2018، ص31.

[2] محمد عزيزي شكري، جامعة **الدول العربية، القمة العربية (مؤتمرات)، الموسوعة العربية**، المجلد 15، رقم الصفحة ضمن المجلد 582. على الرابط //arab-ency.com.sy/:http16:30 على الساعة 2023/05/18 يوم

أما الصورة الثانية: هي اجتماع رؤساء أو ملوك الدول العربية في إطار الجامعة من أجل النظر في نزاع عربي قصد تسويته[1] وغالباً ما يجري خلال هذه الاجتماعات تدارس القضية الفلسطينية كونها قضية محورية لدى جامعة الدول العربية، وقد عقد القادة العرب منذ تأسيس الجامعة العربية عام1945 عدة اجتماعات فاقت الأربعين(40) توزعت بين قمم عادية وهي الأغلبية (31) و14 قمة طارئة و4 قمم اقتصادية اجتماعية .وأول قمة عربية عادية كانت في 28 ماي1946 ويعرف بمؤتمر أنشاص،[2] غير ان هذه القمة وقمة بيروت المنعقدة أيام 13 و14 و15 نوفمبر سنة 1956 لا يعتد بهما في اطار التعداد الرسمي للقمم العربية، لذلك نجد أغلب الكتابات والدراسات المتعلقة بالقمم العربية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية تؤرخ وتذكر بأن اول مؤتمر قمة عربي رسمي عقد في هذا الإطار هو ذلك المنعقد في القاهرة من 13 الى 17جانفي 1964.[3]

[1] أحمد فارس عبد المنعم: مرجع سابق، ص81.

[3] محمد سعيدي بوسعدية، **قراءة قانونية تاريخية في ميثاق جامعة الدول العربية**، جريدة الشعب جريدة إلكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب، أكتوبر 2022. http://www.ech-chaab.com/ar/

[1] عبد الحميد دغبار، **جامعة الدول العربية قراءة في مسارها وقراراتها (قمة الرياض لعام 2007 نموذجا)**، دار للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص135 -13.

جدول يحتوي على مؤتمرات القمة العربية في دوراتها العادية[1]

الرقم	التسمية	الدولة	تاريخ الانعقاد	الرقم	التسمية	الدولة	تاريخ الانعقاد
1	أول قمة عربية	مصر (القاهرة)	13-17 جانفي 1964	17	قمة الجزائر	الجزائر	22-23 مارس 2005
02	قمة الاسكندرية	مصر	05سبتمبر1964	18	قمة الخرطوم	السودان	28-29 مارس2006
03	قمة الدار البيضاء	المغرب	13-17 سبتمبر1965	19	قمة الرياض	السعودية	28-29 مارس 2007
04	قمة اللاءات الثلاثة	السودان (الخرطوم)	29 اوت-2سبتمبر 1967	20	قمة دمشق	سوريا	29-30 مارس2008
05	قمة الرباط	المغرب	21-23 ديسمبر 1969	21	قمة غزة الطارئة	قطر (الدوحة)	30مارس 2009
06	قمة الجزائر	الجزائر	26-28 نوفمبر 1973	22	قمة سرت	ليبيا	27-28 مارس2010
07	قمة الرباط	المغرب	26-29 أكتوبر 1974	23	قمة بغداد	العراق	27-29 مارس 2012
08	قمة القاهرة	مصر	25-26 أكتوبر 1976	24	قمة الدوحة	قطر	21-27 مارس2013
09	قمة بغداد	العراق	2-5 نوفمبر 1978	25	قمة الكويت	الكويت	25 مارس 2014
10	قمة تونس	تونس	20-22 نوفمبر 1979	26	قمة شرم الشيخ	مصر	28 مارس 2015
11	قمة عمان	الاردن	25-27 نوفمبر 1980	27	قمة الأمل	موريتانيا (نواكشوط)	25-27يوليو2016
12	قمة فاس	المغرب	25 نوفمبر 1981	28	قمة الحر الميت	الأردن	29 مارس 2017
13	قمة عمان	الاردن	27-30 مارس 2001	29	قمة القدس	السعودية (الظهران)	15 أفريل2018
14	قمة المبادرة العربية	لبنان (بيروت)	18-27 مارس 2002	30	قمة تونس	تونس	31 مارس2019
15	قمة شرم الشيخ	مصر	01 مارس 2003	31	قمة لم الشمل	الجزائر	1-2 نوفمبر 2022
16	قمة تونس	تونس	22-23 ماي 2004				

[1] مؤتمرات القمة العربية من الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية على الرابط:

http://www.laegueofarabstates.net

جدول يحتوي على مؤتمرات القمة العربية في دورتها غير العادية (الطارئة)[1]

الرقم	نوع القمة	مكانها	تاريخها	ملاحظـــــــــــات
1	غير عادية	القاهرة	1970/09/27	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
2	غير عادية	الدار البيضاء	7-1985/8/9	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
3	غير عادية	عمان	8-1987/11/11	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
4	غير عادية	الجزائر	7-1988/6/9	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
5	غير عادية	الدار البيضاء	22-1989/5/26	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
6	غير عادية	بغداد	28-1990/5/30	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
7	غير عادية	القاهرة	9-1990/08/10	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
8	غير عادية	القاهرة	21-1996/6/23	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع
9	غير عادية	القاهرة	21-2000/10/22	تم عقد الاجتماع في نطاق الجامعة ع

[1] **مؤتمرات القمة العربية من الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية** على الرابط:

http://www.laegueofarabstates.net

جدول يحتوي القمم الاقتصادية [1]

الرقم	نوع القمـــــــــة	مكانهـــــا	تاريخهـــــــــا
1	القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية	الكويت	2009/01/20-19
2	القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية	مصر	2011/01/20-19
3	القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية	السعودية	2013/01/22-21
4	القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية	لبنان	2019

أما عن آخر قمة عربية عادية في دورتها (31) الواحد والثلاثون والتي انعقدت في الجزائر بين 1-2 نوفمبر 2022 وسميت بمؤتمر القمة العربية الواحد والثلاثون أو قمة لم الشمل لأن ذلك كان هدفها الأساسي، وقد تأجل انعقاد هذه القمة 3مرات متتالية بسبب جائحة كورونا.

اختتمت القمة العربية بالجزائر بإعلان أهم ما جاء فيه:

1: فيما يخص القضية الفلسطينية:

- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني.
- التأكيد على التمسك بمبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها

2: فيما يخص الأوضاع في الوطن العربي:

- العمل على تعزيز العمل العربي المشترك.
- رفض التدخلات الخارجية بجميع أشكالها في الشؤون الداخلية.
- الإعراب على التضامن الكامل مع الشعب الليبي.
- التأكيد على دعم الحكومة الشرعية اليمنية
- الترحيب بتنشيط الحياة الدستورية في العراق.

[1] **مؤتمرات القمة العربية، نفس المرجع.**

- التأكيد على ضرورة المساهمة في دعم الدول العربية التي مرت أو تمر بأوضاع سياسية وأمنية واقتصادية صعبة[1].

الا أنه ومن بالرغم من هذه الاستحداثات التي حاولت جامعة الدول العربية من خلالها تدارك ما اختزله مؤسسوها عند صياغة ميثاقها الا انها لم تفلح الى اليوم في انجاز مشروع محكمة عدل عربية والذي تم طرحه أكثر من مرة في أكثر من مناسبة والذي سبق للدول الأعضاء على التعهد في ميثاقها على انشاء هاته المحكمة فلقد اهتم الميثاق بمسألة الجهاز القضائي ولكم هذا الاهتمام جاء متواضعا لا يفي بالغرض.

نصت المادة 20 في الفقرة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على "*يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى وجه الخصوص لجعل الروابط بينهم أمتن وأوثق للإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة السلام*"[2].

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية.

مع بداية عامها السادس والسبعين (76) تواجه جامعة الدول العربية تحديات كبيرة تدفعها نحو دائرة الشيخوخة، وتشكل تهديدات خطيرة على كيانها ووجودها حيث تمر جامعة الدول العربية بمتغيرات عصيبة نتيجة للظروف الاستثنائية التي تعصف بالوطن العربي، من تردي الأوضاع في لبنان وسورية والحرب التي عانت منها اليمن وتقسيم السودان وثورات الربيع العربي.

كل هذه التحويلات الكارثية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة تمثل عبئاً خطيراً على الجامعة العربية التي في كثيراً من الأحيان تقف دون القدرة على القيام بالواجبات المنوطة بها في ظل

[1] "إعلان الجزائر" الصادر عن القمة العربية العادية الـ11(وثيقة) وكالة الأناضول، التركية 03-11-2022

[2] المادة 20 من ميثاق جامعة الدول العربية.

الأحداث الراهنة، زيادة على ذلك تأخذ بعض التحديات التي لازمت جامعة الدول العربية منذ نشأتها شكل التحديات الثابتة ولعل أبرزها الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي الذي كان ولا زال التحدي الأكبر تعقيداً لجامعة الدول العربية والذي لطالما حاولت من خلال مؤتمراتها دعمه وإبراز موقفها الصارم في تأييد القضية الفلسطينية, سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية من خلال تقسيمه لمطلبين: المطلب الأول سنتناول فيه التحديات السياسية والتنظيمية التي تواجه جامعة الدول العربية للوصول لأهدافها، أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه للتحديات الاقتصادية كونها تأخذ حيز ألا يقل خطورة تهديده لدور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والتنظيمية التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية

أولا: رغبة بعض الدول في فرض سيطرتها وهيمنتها على قرارات الجامعة العربية، بسبب التمويل سواء كان ضمن حصتها في الميزانية الخاصة بالجامعة أو تمويلها لمشاريع انسانية تابعة للجامعة في الكثير من الدول العربية الفقيرة ،حيث أن ورقة التمويل هذه باتت وسيلة للضغط على الجامعة تلجأ إليها هذه الدول الممولة لتميل كفة قرارات الجامعة لمصالحها الشخصية[1] كما أن هذه الدول تأثر على الدول الفقيرة بفضل ثرواتها من الهيمنة على معظم الثروة النقدية العربية وبذلك استطاعت أن تسيطر على الدول الفقيرة وتكسبها لضفتها ولجانبها في التصويت.

[1] وحيد شعبان، **تحديات تحديد مصير الجامعة العربية**، بوابة الوفد، القاهرة، 20 مارس 2016. يوم: 2023/05/18 على الساعة 22:25 https: //alwafd.news/%D8

ثانيا: انعدام وجود نظام اقتصادي مشترك ثاني أخطر التحديات الاقتصادية التي تواجه جامعة الدول العربية هو عدم وجود عمل مشترك بين دولها الأعضاء للوصول إلى نظام اقتصادي عربي مشترك، هذا ما قلل من قيمة المساعدات الممنوحة للدول الضعيفة، إضافة إلى عدم وجود هيئات اقتصادية عربية تمارس العمل الاقتصادي الجماعي وذلك لعدم وجود عمل مشترك بين الدول الأعضاء فالأمر يتطلب على الأقل وجود مجلس اقتصادي واجتماعي يكون مسؤولا عن بيان ورسم السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها ومن ثم الربط بين الاقتصاديات الدول الأعضاء[1]. يأتي توجه الجامعة العربية وهو ما كشفه نائب الأمين العام أحمد بن حلي، وأيده

المندوبون الدائمون في الجامعة بالسعي لغلق 9 مكاتب دبلوماسية في الخارج أهمها أنقرة وجنوب إفريقيا ومالطا وبرلين ونيودلهي ومدريد من أجل ترشيد النفقات لتحقيق الأعباء عن كاهل الجامعة، مما يترتب على عملية الغلق فراغ دبلوماسي وإعلامي في الخارج، كذلك تضطر الجامعة خلال هذه الظروف إلى سحب من الاحتياطي النقدي لصرف مرتبات الموظفين[2].

إن التحدي الذي تطرحه مسألة التنمية العربية الاقتصادية والتي تشكل الشرط الذي لا غنى عنه لتقدم الأمة العربية لا يمكن إنجازه إلا بتعبئة جميع الطاقات والموارد والشؤون العربية وفق خطة استراتيجية شاملة تعطي للأمة العربية إمكانية التعامل مع معطيات النظام العالمي الجديد الذي يسير التجمعات الاقتصادية الكبرى وكذلك القدرة على التعامل الواعي مع ما يرسم لمنطقتنا وراء مسميات الشرق الأوسط.[3]

---

[1] محمد حامي وآخرون،" **الوحدة العربية بين الواقع والأمل**" مجلة المستقبل العربي، عدد9، 1979، ص142.

[2] وحيد شعبان، **تحديات تحديد مصير الجامعة العربية**، بوابة الوفد، القاهرة، 20 مارس 2016.

[3] غالب بن غالب العتيبي: مرجع سابق، ص57.

الفرع الثاني: التحديات التنظيمية

إضافة إلى التحديات الاقتصادية والتي كانت ولا زالت تحول دون بلوغ جامعة الدول العربية لتحقيق أهدافها كاملة والقيام بدورها في تسوية وحل النزاعات بين دولها الأعضاء، هناك عوائق أخرى تبطئ إذا لم نقل توقف عمل الجامعة وهي العوائق التنظيمية والتي ترجع في أغلبها إلى قصور في مواد الميثاق أو غياب تام لبعض ما وجب أن يذكر وتربط هذه العوائق إلى عدة أمور تنظيمية وإدارية وتنفيذية، ولعل من ابرز العوائق التنظيمية التي توجه جامعة الدول العربية ، قاعدة التصويت بالأغلبية حيث يتم اتخاذ بعض قرارات محلس الجامعة بأغلبية الاصوات الحاضرة من الدول الاعضاء ، يمكن ان يكون هذا النهج عائقا في بعض الحالات حيث يؤدي الى تعطيل صنع القرار في حالة وجود قضايا شديدة الخلاف بين الاعضاء ، كما يجدر الذكر ان بعض الدول ذات النفوذ الواسع في المنطقة والتأثير الكبير وللتي تملك مصالح مختلفة في بعض الملفات يمكن ان توظف قاعدة الاغلبية لصالحها ولصالح المواقف التي تدعمها

المطلب الثاني: التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية

أدت التغيرات السياسية والاجتماعية بعد سنة2010 والتي طرحتها موجة الصراع العربي تحت مسمى الربيع العربي إلى بروز ضغوطات شديدة على جامعة الدول العربية والتي أدت إلى خلق مجموعة من الصراعات السياسية الخفية م ابين القادة العرب، ما أدى إلى انهيار دعائم العمل العربي المشترك المعتادة لدى جامعة الدول العربية هذه التحولات فرضت على الدول العربية الخروج على مبادئها.

لعل أكبر دليل على ذلك أن قمة جامعة الدول العربية التي قمتها في سرت الليبية في 28 مارس 2010 والتي نادت لإعادة صياغة مفهوم الجامعة بقيادة المرحوم معمر القذاف هي نفسها

الجامعة بقيادتها السياسية التي نادت بإسقاط نظام القذافي وضرورة التدخل الأجنبي ودعم العمل العسكري من أجل إطاحته، وهي نفسها الجامعة التي جمدت عضوية سوريا

وقبلت بالمعارضة في أسوار جامعتها [1] وعليه فإن جملة ما اتخذته الجامعة العربية في خضم هذه الأحداث من قرارات سريعة أدت إلى إسقاط المبادئ الكبرى التي قامت عليها الجامعة من يوم نشأتها سنة 1945، مما اثر على العلاقات الدول العربية وبرز الانقسام بين الدول العربية إلى معسكرين "معسكر الاعتدال" التابع لسياسات العرب و "معسكر الممانعة" المناهض لتلك السياسات وخروج المعسكرين عن القضايا الجوهرية للعالم العربي "القضية الفلسطينية" والتوجه نحو سياسات التكتل والتشكيك والتخويف[2] اضافة الى ما ذكر يعتبر الارهاب أحد اهم وأخطر التحديات التي يواجهها العالم والوطن العربي بصفة خاصة ، وتعد جامعة الدول العربية في مقدمة من نادوا بالحروب على الارهاب بشدة على جميع اشكاله ومظاهره، كونه يشكل اخطر التهديدات والتحديات التي تمس بالأمن والسلم الدوليين عامة والعربي خاصة، حيث وضعت الجامعة موضوع مكافحة الارهاب والوقاية منه على راس أولوياتها وبادرت منذ التسعينات الى الدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة لبحث هذه الظاهرة[3],كما يعتبر الصراع الاسرائيلي العربي من أكبر التحديات التي وجدت منذ نشأة جامعة الدول العربية لغاية يومنا هذا، ويتميز عن غيره من الصراعات بأنه يشمل مختلف الجوانب الاستراتيجية والسياسية والعسكرية

---

[1] قلاع الضروس سمير، واقع **النظام الاقليمي العربي واشكالاته السياسية في ظل التحديات الامنية الكبرى التي افرجها الحراك الشعبي العربي منذ 2011**، دفاتر السياسة والقانون، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت الجزائر، مجلة 12، عدد 1 ,2020، ص 223.

[2] قلاع الضروس سمير، نفس المرجع، ص 224.

[3] محمد ربيع محرم الديهي، **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادية**، المركز الديمقراطي العربي، 4 أفريل 2018، على الموقع: يوم 2023/05/20 على الساعة 16:43https://democraticac.de/?p=5348:https#3/

والاقتصادية والثقافية. وتكاد اسرائيل تكون من الدول المنفردة في العالم التي تصر على اعادة هيكلة تامة للنظام الاقليمي الرئيسي وللنظم الاقليمية الفرعية المحيطة بها[1].

وذلك ما يؤثر سلبا على دور جامعة الدور العربية في ارساء الامن والسلم على المنطقة العرب

[4] عبد العزيز خنفوسي– عبد المومن بن صغير، **متطلبات ارساء دبلوماسية عربية موحدة في ظل حتمية اصلاح جامعة الدول العربية** ،مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة ، مجلة 07، عدد02 ،2020 ،ص44.

المبحث الثالث: إصلاح جامعة الدول العربية

تتعرض جامعة الدول العربية الى الكثير من النقد الذي طال أدائها وآليات عملها كما طال قراراتها التي لا تملك انفاذها.

و نلاحظ أن الأزمة التي تعيشها جامعة الدول العربية ليست أزمة وجود لأن مقومات وجودها مازالت قائمة و حاجة الدول العربية الى كيان يوحد صفوفها مازال قائما , انما الأزمة التي تعيشها هي أزمة قصور في الأداء, و من هنا فإن اصلاح الجامعة و تطوير أدائها أصبح حاجة ملحة ان اريد لها البقاء و الدفاع عن مصالح أعضائها .

وفي هذا السياق تقدمت العديد من الدول العربية ببعض المبادرات والمقترحات لإصلاح الجامعة وتفعيل دورها وهذا ما سيتم تناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: أبرز المبادرات العربية لإصلاح جامعة الدول العربية

كانت و لازالت مسألة اصلاح جامعة الدول العربية مسألة أساسية و جوهرية , اذ لا يخلو أي اجتماع للجامعة من هذا البند الا و هو بند الإصلاح , سواء تعلق الامر بإصلاح أجهزة الجامعة أو اصلاح الآليات التي تنتهجها الجامعة في تسيير علاقاتها و غالبا ما يكون هذا البند محل اجماع من طرف جميع أعضاء الجامعة [1].

واستجابة للدعوات المتكررة من أجل الاصلاح والتطوير في الأداء تقدمت العديد من الدول العربية بمبادرات اصلاح أكدت جميعها على ضرورة تفعيل دور الجامعة وتطوير أداء الأمانة العامة.

[1] عوينات نجيب بن عمر، **اصلاح جامعة الدول العربية**، مجلة المعرفة، مجلة 5، عدد 12، تاريخ 2013/09/30، الجزائر

الفرع الأول: المبادرات العربية لإصلاح جامعة الدول العربية

تلقت جامعة الدول العربية على مدار سنوات انشائها على العديد من مقترحات تطوير و إصلاح أدائها من أكثر من ثماني دول عربية هي: مصر، السعودية، اليمن، ليبيا، السودان، قطر، الأردن و الجزائر اتفقت جميعها على ضرورة ادخال بعض الإصلاحات للنهوض بأداء الجامعة الى تطلعات الشعوب العربية[1]، و سوف نتطرق بإيجاز الى أهم ما جاءت به هذه المبادرات مع التفصيل في المبادرة المصرية التي جاءت شاملة لجميع المبادرات العربية ولمست أغلب جوانب الضعف في الجامعة.

أولا: المبادرة اليمنية لإصلاح جامعة الدول العربية

جاءت المبادرة اليمنية غير مختلفة كثيرا عن المبادرة المصرية الا في بعض النقاط الجوهرية، حيث تبنت المبادرة اليمنية أيضا فكرة اصلاح نظام التصويت بالجامعة على أن يكون مبنيا على قاعدة الأغلبية بدلا من قاعدة الاجماع، كما دعت الى تغيير تسمية جامعة الدول العربية الى «اتحاد الدول العربية " الذي يضم الملوك والرؤساء العرب ومجالس أخرى للأمن والدفاع.

أيضا طرحت فكرة انشاء برلمان عربي أو مجلس للشورى وكذا مجلس اقتصاد عربي يتضمن في اطاره بنك التنمية العربي وصندوق النقد العربي.

دعت أيضا الى ضرورة تفعيل اتفاقية التعاون العربي المشترك وتفعيل السوق العربية المشتركة وربط العالم العربي بشبكة طرق ومواصلات استراتيجية وتفعيل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام بإقامة مشاريع قومية مشتركة وتوحيد التشريعات و التنظيمات داخل الدول العربية.[2]

---

[1] فواز موفق دندون، **جامعة الدول العربية الواقع والافاق المستقبلية**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجلة 6، عدد 2، 2007.

[2] عوينات نجيب بن عمر: **اصلاح جامعة الدول العربية**، مجلة المعرفة، مجلة 5، عدد 12، تاريخ 2013/09/30، الجزائر

ثانيا: المبادرة السعودية لإصلاح جامعة الدول العربية

جاء في المبادرة السعودية الدعوة الى إقامة ميثاق عربي جديد يعمل على تحقيق حماية فعلية للمصالح المشروعة للدول العربية و تحقيق تطلعات الشعوب العربية و يدعم العمل العربي المشترك، كما دعت المبادرة السعودية الى بناء دفاعات عربية فعلية تشترك فيها جميع الدول الأعضاء في الجامعة، دعت أيضا الى تبني برامج لدعم الإبداعي الفكري وتشجيعه.

أما من الناحية الاقتصادية فقد ركزت المبادرة السعودية على وضع خطة مدروسة وعملية لاستكمال مشروع منطقة التجارة الحرة الكبرى بشكل نهائي على أن تكون خالية من القيود الإدارية والضريبية.

بالنسبة للقضية الفلسطينية تتحمل الدول العربية واجباتها في إطار مساندة القضية الفلسطينية و تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة.[1]

ثالثا: المبادرة القطرية لإصلاح جامعة الدول العربية

جاء في المبادرة القطرية مجموعة من الأفكار التي تهدف الى الوصول الى طريقة واضحة لتحقيق التعاون العربي المشترك وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

- الإسراع بإقامة سوق عربية مشتركة.
- العمل عل شطب القضايا التي مر على ادراجها في جدول اعمال الأمانة العامة خمس سنوات ماعدا القضايا المصيرية.
- توفير الموارد المالية الكافية للجامعة التي تمكنها من التحرك بفاعلية واستقلالية.

[1] فواز موفق دندون، المرجع السابق.

– توفير الكوادر البشرية المناسبة و ذات الكفاءة العلمية و المهنية العالية و المطلوبة للارتقاء بنوعية و مستوى الأداء المطلوبين و منح الأمين العام للجامعة الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة به.[1]

رابعا: المبادرة الليبية لإصلاح جامعة الدول العربية

كانت الدولة الليبية من الدول الأوائل التي دعت في أكثر من مناسبة الى أهمية اصلاح الجامعة و النهوض بأدائها الى المستوى المطلوب و تقدمت الدولة الليبية بمشروع الإصلاح منذ سنوات داعية الى استبدال الجامعة بهيئة ثانية هي الاتحاد العربي تتخذ فيه القرارات على أساس أغلبية الثلثين.

كما يحظر هذا الاتحاد على الدول الأعضاء فيه توقيع اتفاقيات عسكرية مع الدول الأجنبية أو استدعاء قوات من خارج دول الاتحاد أو قبول انشاء قواعد عسكرية اجنبية على أراضي أي دولة من دول الاتحاد[2].

الفرع الثاني: المبادرة المصرية لإصلاح جامعة الدول العربية

جاءت المبادرة المصرية وقد أخذت في الاعتبار أغلب المقترحات والأفكار التي طرحت سواء من خلال المبادرات الرسمية وغير الرسمية.

أولا: تنقية الأجواء العربية

وتنقية الأجواء العربية هي أهم خطوة في طريق الإصلاح المنشود والدخول في مرحلة جديدة تستهدف التخلص من الشوائب التي تغذي العلاقات العربية وإزالة كافة العوائق التي تعيق التقدم بالعلاقات العربية قدما من خلال التعاون بين جميع الأطراف وتسوية النزاعات القائمة

[1] فواز موفق دندون، نفس المرجع.

[2] **المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية**، المبادرة المصرية، المرجع السابق

بينهم بكافة السبل السلمية المتاحة لخلق المناخ الملائم للتعاون وتجسيد فعلي لاتفاقات التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي وزيادة مستوى التنسيق والتعاون على كافة الأصعدة.[1]

ثانيا: قيام جامعة الدول العربية بدورها الأساسي في تحقيق العمل العربي المشترك

تسعى جامعة الدول العربية وانطلاقا من ميثاق تأسيسها إلى تحقيق أهدافها المشتركة وتعزيز التعاون والاعتماد المتبادل والعيش مع بعضها في إطار السلم ومواجهة التهديدات الخارجية ومنع نشوب النزاعات الداخلية، إضافة الى العمل على تحقيق الوحدة العربية والوصول الى التكامل المنشود على مختلف الأصعدة خاصة مع ما تملكه الدول العربية من مقترحات ومؤهلات التكامل الضرورية.

ولا يتحقق هذا الا بالإرادة السياسية الفعلية للدول الأعضاء والعمل على إعادة الاعتبار للجامعة وأجهزتها لتصبح هي الأداة الرسمية والرئيسية للعمل العربي المشترك.

ثالثا: العمل على احتواء النزاعات العربية و تسويتها

إن من أبرز سلبيات العلاقات العربية _العربية هي النزاعات المستمرة التي لم تنجح المفاوضات والوساطة في تسويتها غير أنه كان يمكن لها أن تلتئم في بداياتها اذا وجدت الوسائل الدبلوماسية الأخرى الكفيلة باحتوائها أو آليات قانونية حاسمة يمكن أن تضع لها نهاية حاسمة، و من هذا المنطلق فانه من الضروري العمل على علاج الأزمات العربية في مهدها قبل أن تتطور و تصبح صراعات صعبة الاحتواء تؤثر بالسلب طبعا على العلاقات السياسية والاقتصادية العربية كما يمكن أن يقفز هذا التوتر الى المجالات الثقافية والاجتماعية وغيرها من المجالات، ومن هذا المنطلق لابد من العمل على انشاء اليات حاسمة تعمل على الوقاية من النزاعات العربية أو ادارتها و تسويتها و يكون بذلك بواحدة من الاليات التالية:

[1] **المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية**، المبادرة المصرية، مرجع سابق

1) آلية الوقاية من النزاعات ومحاولة تسويتها

الهدف من احداث هذه الآلية وتفعيلها هو السيطرة على النزاع الناشئ حال وقوعه ومحاولة الحد من الآثار المترتبة عنه في مهده، كما يمكن التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى عند الاقتضاء دون الاخلال بالمبادئ التي ينص عليها ميثاق الجامعة في إطار التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وكذلك تسوية النزاعات بالطرق السلمية, وقد طرحت هذه الفكرة في مؤتمر القمة العربية سنة1996 حيث تم الاتفاق على انشاء آلية للوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها وأحيلت على مجلس الجامعة الذي درس تفصيلات المشروع وتمت الموافقة على انشائها عام 2000من جانب وزراء الخارجية العرب، ولم يتبقى الا تنفيذ القرار واخراج هذه الآلية الي حيز الواقع لكن لحد الساعة لم يتم العمل بهذه الآلية وبقيت حبرا على ورق.[1]

2) انشاء محكمة عدل دولية

إذا كانت هناك بعض النزاعات العربية التي وصلت الى أروقة محكمة العدل الدولية ووافقت الدول المتنازعة على القرارات الفاصلة فيها فمن باب أولى انشاء محكمة العدل العربية تفصل في النزاعات العربية و تسهم في تنقية الأجواء العربية من الضغائن و التوترات وتعمل على توحيد الجهود العربية لمواجهة ما يحيط بالواقع العربي من أخطار و تحديات على كل الجبهات[2].

رابعا: تحقيق التكامل الاقتصادي

ان تحقيق التكامل الاقتصادي هو السبيل الوحيد للخروج الأنظمة العربية من أزماتها العديدة ولعل أقرب مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي حقق نهضة اقتصادية لدوله عن طريق تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد بحيث أصبحت ككيان واحد تعمل جميع الدول

[1] فواز موفق دندون، **جامعة الدول العربية الواقع و الافاق المستقبلية**، مرجع سابق.

[2] فواز موفق دندون، نفس المرجع

الأعضاء كل ما هو لصالح هذا الكيان الا و هو الاتحاد الأوروبي, و لا يخفى أن الدول العربية كانت تتجه في نفس هذا الاتجاه و لا أدل على ذلك ما جاءت به معاهدة التعاون الاقتصادي لسنة 1950 التي سبقت الاتفاق المؤسس لنواة الاتحاد الأوروبي[1] الأمر الذي يدل على أن فكرة الوحدة العربية كانت أسبق بأشواط عديدة , غير أن جهود التكامل الاقتصادي لم تحقق أي ثمرة من الثمرات التي تتناسب مع حجم التحديات التي تواجه الوطن العربي بعد أكثر من نصف قرن على بداية هذه المجهودات و هذا ما يفرض إعادة صياغة بعض الأفكار التي تنعكس بما يساعد في تحقيق نهضة اقتصادية حقيقة و في هذا الاطار جاءت المبادرة المصرية بالأفكار التالية :

1- إعداد خطة واضحة لمستقبل التكامل الاقتصادي عن طريق مسح شامل لكل الجهود المبذولة في هذا الإطار ومدى تكاملها فيما بينها.

2- إنشاء لجان للتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المتماثلة في الدول العربية و متابعة الازالة التدريجية للعوائق التجارية و الاقتصادية التي تحول دون ازدهار التجارة و الاقتصاد بين الدول العربية.

3-لا يجب ان تكون مشروعات التكامل الاقتصادي شاملة لجميع أنواع القطاعات الاقتصادية، وإنما يكفي أن تحقق عوائد إيجابية للأطراف المشاركة فيها.

4-دعم القطاع الخاص بما يتناسب و تنامي دوره في مجال التكامل الاقتصادي العربي[2].

خامسا: تشكيل برلمان للوطن العربي

جاءت المبادرة المصرية بفكرة انشاء برلمان عربي يتم تشكيله بالصيغة التي يتفق عليه الأطراف، إما من خلال المجالس النيابية العربية القائمة أو من خلال الانتخاب المباشر أو بأسلوب يجمع بين الطريقتين، على أن تكون الوظيفة الأساسية لهذا البرلمان هي الرقابة السياسية

[1] عابي مريم، "**جامعة الدول العربية بين مبادرات اصلاحها و دورها في تسوية النزاعات العربية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2018/2017، ص ص 52-53.

[2] عابي مريم، المرجع السابق، ص55.

على عمل أجهزة الجامعة و المساهمة في رسم السياسات العامة للجامعة في جميع نواحي عملها، إضافة الى الرقابة التشريعية على هي من صلب اختصاصات البرلمان المنشود, أيضا يمارس الرقابة المالية على ميزانيات الجامعة و مشروعاتها و مواردها المالية المستقلة عن مساهمات الدول الأعضاء.

و قد تم تجسيد هذا المقترح فعليا في مؤتمر القمة العربية سنة 2001 في عمان و بدأ البرلمان عمله سنة 2004 في مؤتمر القمة العربية في الجزائر، حيث أصبح هذا البرلمان هو الهيئة التشريعية لجامعة الدول العربية.[1]

سادسا تحقيق الأمن القومي العربي:

أن أهم المشكلات التي واجهت وتواجه جامعة الدول العربية هي تلك المتعلقة بالأمن القومي العربي وهو ما يفرض اليوم ضرورة إعادة البحث في الصيغ والآليات التي ينبغي ارساؤها للحفاظ على الامن القومي العربي من هنا تطرح المبادرة المصرية بديلين للاختيار بينهما في إطار تحقيق الأمن المنشود.

1) -انشاء مجلس أمن عربي:

مجلس أمن عربي مهمته الأساسية الحفاظ على الأمن والسلم العربيين وتمنح له في سبيل تحقيق ذلك كافة الصلاحيات والامتيازات اللازمة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة التدخلات التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن العربي.

وأن يكفل له صلاحية اتخاذ القرارات الحاسمة وأن لا تقف في وجه اتخاذ قراراته عراقيل الاجماع العربي أو حق الاعتراض، إضافة الى صلاحية التدخل المباشر في حالات العدوان التي تقع على واحدة من الدول الأعضاء، كما تلتزم جميع الدول الأعضاء في الجامعة بتنفيذ ما يصدر عن المجلس من قرارات وتدابير وله أن اتخاذ الآليات التي يراها مناسبة لفرض قراراته على الدول

[1] قرار مجلس الجامعة في دورته العادية (123) رقم 6485 بتاريخ 2005/03/03

المخلة بها و على الدول الأعضاء التعاون فيما بينها في تطبيق ما يصدر من المجلس من قرارات.[1]

2) -انشاء منتدى الأمن القومي

وهو البديل الثاني للتعامل مع القضايا الأمنية العربية وهو عبارة عن نظام مؤسسي تشارك فيه كل الدول الأعضاء بممثليها الذين يختارون من الهيئات الدفاعية أو خبراء استراتيجيون أو متخصصون في الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث.

يعقد هذا المنتدى لقاءات وحوارات تناقش فيها بحرية كل القضايا الأمنية المطروحة على الساحة العربية والتي تتولى دراستها أمانة المنتدى من اجل تحديد مصادر التهديد الإقليمية التي هي بصدد خوضها.[2]

سابعا: دعم المنظمات العربية المتخصصة

حيث أن المنظمات العربية المتخصصة لها دور واضح في تحقيق الرابطة العربية وتجسيد العمل العربي المشترك فيما عدا المجال السياسي، فما فشلت في فشلت في تحقيقه السياسة يمكن ان تنهض به الثقافة والاقتصاد وغيرها من المجالات.

غير ان النهوض بدور هذه المنظمات يحتاج الى العديد من الخطوات أهمها:

- عمل مسح شامل لهذه المنظمات و دراسة أوضاعها للوصول الى تقييم موضوعي لنشاطها و الى أي مدى وفقت الى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها و الى أي مدى ساعدت في تحسين العلاقات العربية فيما بينها.
- تفعيل ربط المنظمات العربية المتخصصة بجامعة الدول العربية عن طريق تفعيل أليات للتعاون فيما بينها بما يحقق مصالح المجموعة العربية ويحفظ أمنها وتحديد العوائق الموجودة على أرض الواقع التي تحول دون تحقيق هذا التعاون.[3]

---

[1] **المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية، المبادرة المصرية**، مرجع سابق.

[2] **المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية، المبادرة المصرية**، مرجع سابق.

[3] **المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية، المبادرة المصرية**، مرجع سابق.

ثامنا: تعديل نظام التصويت داخل جامعة الدول العربية:

ان من أهم المآخذ التي أخذت على ميثاق الجامعة هو نظام التصويت في مجلس الجامعة الذي يقوم أساسا على فكرة الأجماع , بحيث لا تلتزم الدول الا بما وافقت عليه, فإذا كانت هذه القاعدة ملائمة للظرف التاريخي الذي نشأت فيه عندما كان المؤسسون الكبار تدفعهم صدق النوايا الحسنة في فكرة الانتماء الى وطن عربي كبير إضافة الى محدودية الدول الأعضاء فيها في تلك الفترة, فانه من المؤكد أنها لم تعد كذلك في الوقت الراهن بل بالعكس قد أثبتت التجارب و الأحداث أنها أصبحت قاعدة معرقلة تحول دون السير الطبيعي لأهداف الجامعة خاصة في ظل بعض الظروف الخاصة التي عاشتها بعض الدول العربية و شكلت هذه القاعدة حجر عثرة في وجه الخروج بنتائج سريعة و حاسمة.

و استمر العمل بهذه القاعدة الى غاية 29 ديسمبر 2005 في ختام اجتماع استثنائي عقد في القاهرة، بعد أن نددت العديد من الدول الأعضاء فيها بضرورة تغيير قاعدة التصويت خاصة و أن هناك مجموعة من الدول التي تغرد خارج السرب و ربما كانت هناك بعض التحالفات التي تهدد الأمن القومي العربي ما جعل الجامعة تستجيب لهذ الطلب، وجاء التعديل ليجعل اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين في المسائل الموضوعية و الأغلبية البسيطة في المسائل الإجرائية.[1]

المطلب الثاني: العوائق التي تقف أمام اصلاح جامعة الدول العربية

ان تاريخ الجامعة العربية لا يخلو من الانجازات لكن الذي يؤخذ على الجامعة هو حجم الانجازات بالمقارنة مع الإمكانيات المتوفرة و الفرص المتاحة، لكن هناك مجموعة من العوامل التي أعاقت عمل الجامعة و حالت دون تحقيق الاهداف المرجوة منها.

[1] **المبادرات والمقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية، المبادرة المصرية**، مرجع سابق.

الفرع الأول: العوائق السياسية

1- وجود تيارات متصارعة داخل أروقة الجامعة، وهذا ما نلاحظه من خلال تعدد التوجهات التي وقفت في وجه الوحدة العربية، حيث نجد تيار الوحدة الذي ينادي بالقومية العربية ويسعى الى تحقيقها و هناك تيار آخر ينطلق من فكرة السيدة و عدم التنازل عنها لصالح الجامعة و أدى هذا التضارب في وجهات النظر الى ضعف موقف الجامعة[1] التي لا تملك أليات فرض قراراتها.

2- عدم جدية الدول الأعضاء في الجامعة و عدم التزامها بتطبيق القرارات الصادرة عنها وهذا ما يغلب المنطق القطري على المنطق القومي الأمر الذي يفسر عجز الجامعة في تسوية الكثير من النزاعات العربية.

3- الأطماع و الهيمنة الأجنبية على ثروات الوطن العربي, حيث بسطت القوى الدولية الكبرى نفوذها على أغلب دول العلم العربي للهيمنة على ثرواته و على رأسها النفط العربي, وسيطرت على المجريات السياسية داخل الدول العربية بما يتوافق مع مصالحا و تحقيق المصالح الضيقة لهذه الدول العربية.

إضافة الى خلق النعرات بين الدول العربية على أساس ديني أو عرقي أو عنصري أو طائفي كل هذا لضرب التضامن العربي و منعه من التكتل و التوحد الذي لا يخدم مصالح القوى الغربية، هذا ما أثر سلبا على نشاط الجامعة العربية و حال دون تحقيق أهم هدف له و هو الوحدة العربية الشاملة.

4- الوجود الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط منذ احتلال الكيان الصهيوني للدولة الفلسطينية أصدرت الجامعة العربية عدة قرارات متضامنة فيها مع الموقف الفلسطيني للحيلولة دون تنفيذ قرار التقسيم و عدم الاعتراف بهذا القرار, و أوصت الجامعة بضرورة اتخاذ موقف عربي موحد في ضد الكيان الغاصب ومن فعلت ذلك من الدول العربية تعتبر منفصلة عن الجامعة

[1] عابي مريم,", المرجع السابق ص 52

العربية[1]غير أن توقيع معاهدة السلام بين الطرف المصري و الكيان الصهيوني سنة 1999 خلطت أوراق الجامعة باعتبار أن مصر تعتبر القائد للدول العربية (سابقا) و كان هذا الموقف المصري أولى بوادر الشرخ في جدران الجامعة العربية.

الفرع الثاني: العوائق الاقتصادية

1- خضوع عدد كبير من أعضاء الجامعة العربية الى قيود وارتباطات اقتصادية تحد من حرية ارادتها في اتخاذ مواقف معينة مثل القيود التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة له.

2- تبعية بعض الدول الاعضاء الى اقتصادات أجنبية غير عربية

3- انعدام العمل العربي المشترك بين الدول الاعضاء بغية خلق نظام اقتصادي عربي حر يخلص الدول الضعيفة من القيود الغربية المفروضة عليها و يساعد في جعله سيدة قرارها.

4- سيطرة الدول الاستعمارية على معظم ثروات و خيرات الوطن العربي باعتبار أن أغلب دول الوطن العربي كانت مستعمرة[2].

[1] عابي مريم،" المرجع السابق ص57.

[2] عابي مريم، نفس المرجع ص64-65.

الفصل الثاني:

حل النزاعات العربية ضمن الممارسة العملية لجامعة الدول العربية

منذ إعلان نشأتها على أنقاض الحرب العالمية الثانية سنة 1945 والتوقيع على الصيغة النهائية لنص الميثاق الخاص بها ،بهدف خلق اتحاد عربي قوي ، مرت جامعة الدول العربية بأحداث تاريخية شهدها الوطن العربي كانت بمثابة تحديات لها، حيث عكفت الجامعة على إيجاد حلول للصراعات والنزاعات العربية من خلال الحوار البناء والوساطة ، وغيرهما من السبل السلمية المعمول بها والمتاحة أمامها من أجل فض هذه النزاعات ، حيث عملت منذ الوهلة الأولى على دعم تيار التحرر لدولها الأعضاء، الواقعة تحت وطأة الاستعمار الأوروبي، وتكللت تلك الجهود بتحرير عدة دول عربية .كما شاركت جامعة الدول العربية في حل العديد من النزاعات.

غير انه وفي ظل التعقيدات التي يعيشها الوطن العربي في السنوات الأخيرة تبدو الجامعة غائبة عن أزمات المنطقة غير قادرة على التحرك في أي من ملفاتها، وبدأت سهام الانتقادات تنطلق صوبها بسبب عدم قدرتها عن مواجهة تلك الأزمات، حيث يرى البعض ان دور جامعة الدول العربية أصبح هامشيا مقارنة بما كانت تلعبه هذه الأخيرة سابقا.

وفي ما يلي سوف نحاول التطرق إلى بعض القضايا والنزاعات سواء كانت عربية، أو نزاعات عربية أجنبية، وتسليط الضوء على الدور الذي لعبته والسلوك الذي انتهجته جامعة الدول العربية اتجاه هذه القضايا والنزاعات. من خلال هذا الفصل والذي قسمناه لثلاث مباحث

المبحث الاول: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية (قضية مركزية)

المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من بعض النزاعات العربية

المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من أحداث الربيع العربي.

المبحث الأول: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية

لاشك أن القضية الفلسطينية تعتبر القضية المركزية والمحورية لدى جامعة الدول العربية والعرب عموما، والتي يجب التركيز عليها، حيث وضعت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها القضية الفلسطينية على رأس سلم أولوياتها، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م في الأراضي الفلسطينية المختلفة، أعلنت الجامعة العربية عن تأييدها ودعمها المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني، وأدانت في المقابل الاستيطان الإسرائيلي، وعمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية بشكل غير مشروع ، كما أدانت الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتهويد القدس، وتغيير معالمها العربية والإسلامية.

تضمن ميثاق جامعة الدول العربية ملحقا خاصا بالقضية الفلسطينية فإن من أبرز ما جاء فيه:

"ترى الدول العربية الموقعة على ميثاق جامعة الدول العربية، أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر لممارسة استقلاله فعلا، تتولى الجامعة أمر اختيار مندوب عربي في فلسطين للاشتراك في أعماله[1]".

تباين موقف جامعة الدول العربية بالنسبة للقضية الفلسطينية على مر الأحداث وانعقاد المؤتمرات، وأصدرت كثيرا من القرارات والتي نادرا ما كانت تطبق، إذا لم ننفي تطبيقها بالمرة فيما يلي سوف نقوم بدراسة هذه المواقف والقرارات.

[1] ملحق خاص بفلسطين، ميثاق جامعة الدول العربية.

المطلب الأول: التمثيل الفلسطيني في جامعة الدول العربية

تنص المادة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية على:" *تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب*[1]".

تحدد هذه المادة شروط الانضمام وكيفيته لجامعة الدول العربية، ولان هذه الشروط لم تتوفر في دولة فلسطين فقد منحت وضعا خاصا ومميزا، حيث اقر لها في الميثاق ملحقا خاصا ورد فيه: " *نظرا لظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله*[2]".

وهكذا فقد حدد هذا الملحق وضع فلسطين وكيفية تمثيلها في مجلس الجامعة، حيث ان هذا الأخير يختار مندوبا عن فلسطين لحضور جلساته ولهذا المندوب الحق في الاشتراك في أعمال المجلس ومناقشاته، من دون أن يكون له الحق في التصويت إلا في المسائل التي تتعلق بفلسطين، ويكون المندوب ممن ترشحهم الهيئة العربية العليا[3].

وفي عام 1952 أصدر مجلس الجامعة قرارا عن المندوب الفلسطيني مندوبا على فلسطين وليس مندوبا على عرب فلسطين، كما كان الحال من قبل واستمر هذا الأمر حتى عام 1964، وبالتالي

[1] المادة (1) من ميثاق جامعة الدول العربية.

[2] ملحق خاص بفلسطين، ميثاق جامعة الدول العربية.

[3] الهيئة العربية العليا، هي الكيان السياسي الممثل للفلسطينيين في فلسطين تحت الانتداب تأسست في 6 أفريل 1936 بمبادرة الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، وتألفت من زعماء العشائر والطوائف الفلسطينية بقيادة المفتي الحاج أمين الحسيني.

عندما اعترف مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد بالقاهرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، عد المجلس رئيس المنظمة ممثلا لدى الجامعة.[1]

في سنة 1967 جاء العدوان الإسرائيلي والذي تمكنت من خلاله إسرائيل من الاستيلاء على بقية فلسطين، بشكل ليشكل هذا الحدث منعطفا جديدا في القضية الفلسطينية، إذ ساعد على تفجير الحركة الوطنية وبلورة الشخصية المستقلة للشعب الفلسطيني، وفي أعقاب الانتصار العربي في أكتوبر 1973 قرر الملوك والرؤساء في قمة الرباط 1974 الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة كذلك وعلى الصعيد الدولي بصفة عامة.[2]

لكن ورغم هذه الاعترافات إلى أن الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ظل على وضعه داخل جامعة الدول العربية، إذ ظلت تعامل على أساس أحكام الملحق الخاص في ميثاق الجامعة، إلى أن جاء القرار 3462 الصادر عن قمة جامعة الدول العربية والمتعلق بعضوية دولة فلسطين في الجامعة، بتاريخ 9 سبتمبر 1976 والذي جاء فيه:"*يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية : نظرت لجنة الشؤون السياسية مذكرة وزارة خارجية جمهورية مصر العربية بشأن قبول فلسطين تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، عضوا كامل العضوية بالجامعة*".[3]

---

[1] خلود جدي، **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية (1945-1988)**، مذكرة ماجستير قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة، تبسة، 2010، ص30.

[2] محمود رياض وآخرون، **منظمات وأحلاف وتكتلات جامعة الدول العربية (العضوية في الجامعة)**، موسوعة المقاتل، يوم 2023/04/14 على الساعة 11:08 http: //www.moqatel.com/، على الموقع :

[3] القرار رقم 3462/ د66 /ح2 -09-0-1976، قرارات جامعة الدول العربية في دورة انعقادها العادية 66 (مقتطفات) موسوعة المقاتل.

ويترتب على قرار قبول منظمة التحرير الفلسطينية في جامعة الدول العربية كعضو كامل العضوية ما يلي:

- حق المناقشة في مجلس الجامعة.
- حق الاشتراك في التصويت عن كل القضايا وليس فقط ما يخص فلسطين.
- وجود ممثل دائم في مجلس الجامعة واللجان التابعة له.
- تمتع الممثل بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها أي ممثل لأي دولة أخرى في المجلس.
- الحق في ترشيح موظفين يعملون في جامعة الدول العربية ويساهمون في جميع أنشطتها[1].

وفي المقابل يجب على منظمة التحرير الفلسطينية كونها عضو في جامعة الدول العربية وتمتعها بعضوية كاملة، الالتزام بقرارات الجامعة كما تلتزم بها الدول الأخرى.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية

كانت القضية الفلسطينية ولا زالت حاضرة دوما في جدول أعمال جل القمم العربية، منذ سنة 1946 القمة العربية والمعروفة باسم قمة أنشاص وصولا لآخر قمة عربية "قمت لم الشمل بالجزائر سنة 2022، حيث ظلت المؤتمرات تؤكد خلال العقود السابقة *مركزية* القضية الفلسطينية بوصفها "**قضية العرب جميعا**"، معتبرة أن النضال من أجل استعادة الحقوق المنتهكة في فلسطين مسؤولية قومية وعلى جميع العرب المشاركة فيها.

الفرع الأول: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة ما بين (1946 إلى 1996)

أولا: مؤتمر قمة أنشاص: انعقد هذا المؤتمر بدعوة الملك فاروق بعد قيام لجنة التحقيق **الانجلو أمريكية بنشر** تقرير خاص بفلسطين، الذي أوصى بقبول هجرة مئة ألف(100000) يهودي إلى

[1] خلود جدي، **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص32.

فلسطين، وإلغاء القيود المفروضة على شراء اليهود للأراضي[1]. أما عن القرارات التي خرجت بها هذه القمة بشأن القضية الفلسطينية: فتمثلت في رفضه في أن تتحول فلسطين إلى دولة يهودية وتأكيده على عروبتها، لتجدد الدعوة بعدها من الرئيس **جمال عبد الناصر** في مدينة القاهرة لانعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة سنة 1946 ،وذلك بعد شروع إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن ، حيث رأى هذا المؤتمر في إسرائيل الحظر الأساسي الذي يتوجب على الأمة العربية بأسرها دفعة، والتخلص منه، ودعا إلى إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، وهيئة لاستغلال نهر الأردن كما كُلف **أحمد الشقيري** ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية، بإجراء الاتصالات اللازمة من أجل تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره لتحرير وطنه[2].

لتُعْتُمد بعدها منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وخصصت ميزانية تسويته لها، كما أيد إنشاء قوات جيش التحرير الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي الثاني سنة1964 بالإسكندرية، على أن يكون تشكيل هذه القوات وتسليحها وتدريجها وفق خطة تضعها القيادة العسكرية[3].

جددت القمة العربية في مؤتمرها الثالث بالدار البيضاء 1965، دعمها للقضية الفلسطينية من خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني والعمل على معالجة القضايا العربية خصوصاً منها القضية الفلسطينية، إضافة إلى دراسة مطالب إنشاء المجلس الوطني الفلسطيني[4].ليتجدد الرفض المطلق للوجود الإسرائيلي بفلسطين في قمة **اللآءات الثلاث** بالخرطوم سنة 1967م إذ أكد المشاركون فيه أنه لا صلح مع إسرائيل ولا اعتراف بها ولا تفاوض معها،

[1] **قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946-2019)** مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ملفات خاصة ، على الموقع . يوم 2023/04/07 على الساعة 11:56 http: //ldwebsite-palastine-studies-org

[2] محمد بوذيبة , **أحداث العالم في القرن العشرين (1940-1949)** ، منشورات بوذيبة ، تونس ، 2001

[3] **قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946 – 2019) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ملفات خاصة**، مرجع سابق

[4] عبد الحميد دغبار، مرجع سابق، ص ص143-144-154.

واتفقوا على توحيد جهودهم لإزالة أثار العدوان الإسرائيلي. لينعقد بعدها مؤتمر القمة السادس في الجزائر سنة 1973 لبحث القضايا التي ترتبت على الحرب العربية الإسرائيلية، وأعلن خلال هذا المؤتمر أن السلام يتطلب الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة واسْتِعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ليؤكد ذلك خلال مؤتمر الرباط سنة1974م.

عقب توصيل النظام المصري إلى اتفاقيتي **كامب ديفيد** مع إسرائيل انعقد مؤتمر القمة العربية التاسع سنة1978م ببغداد، والذي أعلن عدم موافقته على هاتين الاتفاقيتين، وعدم التعامل مع ما يترتب عليها من نتائج كونهما تمتا خارج إطار مسؤولية جامعة الدول العربية وتتعارضان مع مقرات مؤتمرات القمة العربية، لاسيما مقرات الجزائر والرباط، المؤتمر تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية مؤقتا. وذلك ما أدى إلى عزل النظام المصري ونقل جامعة الدول العربية إلى مقرها الجديد بتونس سنة1979[1].

ليتوَالَى الدعم والتأكيد للقضية الفلسطينية والسخط على الاحتلال الإسرائيلي خلال مؤتمرات القمة المنعقدة في السنوات (1980-1985) خصوصاً بعد العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، وفي سنة 1988 انعقد مؤتمر القمة العربي الغير عادي ذلك نتيجة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في الضفة الغربية وقطاع عزة المحتلين، وأُصدر إثره قراراً بدعم الانتفاضة، دعا مجلس الأمن فيه إلى العمل على الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة والمطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة[2].

وفي المغرب (الدار البيضاء) سنة 1989 انعقد مؤتمر القمة العربي غير عادي أيام 23-26 ماي، بمشاركة جمهورية مصر العربية، بعد تطبيع علاقات الدول العربية معها، فيظل تصاعد القمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية قبلها وعقب تطورات مهمة شهدتها القضية الفلسطينية،

[1] القمة العربية (مؤتمرات)، الموسوعة العربية، على الموقع، يوم 2023/04/07 على الساعة 14:15
http://arab-ency.com.sy

[2] خلود جدي, مرجع سابق ص84.

تمثلت في إعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والإداري للمملكة الأردنية الهاشمية بالضفة الغربية، وإعلان الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني "**وثيقة السلام**" وتسميتها "مبادرة السلام " الفلسطينية ،بعده بسنة وفي ظل استمرار تعنت حكومة إسرائيل ورفضها التجاوب مع مبادرة السلام الفلسطينية، وتصاعد موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى فلسطين أصدر بيانا لمؤتمر القمة العربي غير العادي ببغداد حُملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية أساسية عن استمرار سياسة العدوان والإرهاب، والتوسع التي تمارسها السلطة الإسرائيلية، ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية وإيجاد آلية دولية لمراقبة وكشف النشاطات الإسرائيلية في هذا المجال[1]. ليكون هذا المؤتمر آخر مؤتمر خلال الستة سنوات القادمة، حيث انقطعت خلالها مؤتمرات القمة العربية وفي سنة 1996 بالقاهرة اسْتُؤْنِفَت المؤتمرات وذلك بعد أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد توصلت إلى "**اتفاقية أوسلو**"[2] مع الكيان الاسرائيلي.

الفرع الثاني: القضية الفلسطينية ومؤتمرات القمة العربية (2000 – 2022)

بعد صدور قرار رقم(198) المتضمن إقرار آلية الانعقاد الدوري والمنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة مرة كل سنة اعتباراً من سنة 2001، الصادر عن القمة العربية المنعقدة بالقاهرة. اتت القمم العربية الدورية والمنظمة التي عقدت خلال هذه السنوات والتي جاء أغلبها في ظل ظروف عربية وإقليمية ودولية صعبة، كان لها تأثير بالغ في مضمون قراراتها[3].

[1] **قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946 – 2019) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ملفات خاصة**، مرجع سابق.

[2] **اتفاقية اوسلو أو معاهدو اوسلو، أو أوسلو 1 والمعروفة رسميا باسم اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن في 13 سبتمبر 1993، بحضور الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون، وسمي الاتفاق نسبة الى مدينة اوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية عام1991 أفرزت هذا الاتفاق فيما عرف كذلك بمؤتمر مدريد.**

[3] عبد الحميد دغبار، مرجع سابق، ص 178.

كانت أول قمة خلال هذه الفترة قمة غير عادية عقدت بتاريخ 21 و22 أكتوبر 2000 بالقاهرة وسميت **(بقمة الأقصى)، لكونها** جاءت بعد أحداث العنف التي تفجرت بعد تدشين **(أرييل شارون)** بيت المقدس، لتليها قمة عمان **(المملكة الأردنية)** والتي عقدت يومي27و28 مارس سنة 2001، وقد وُصِفت بالقمة الاقتصادية لكونها تبنت عقد أول مؤتمر اقتصادي، غير أن ذلك لا ينفي قراراتها الداعمة لانتفاضة الشعب الفلسطيني وصموده، وإدانة العدوان الإسرائيلي عليه ومكافحة التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي[1].

تبنت العاصمة اللبنانية بيروت يوم27 مارس 2002 القمة العربية العادية الدورية لهذه السنة، لتواجه تحدياً رئيسياً وهو التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والتي غاب عنها الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات**، تضمن البيان الختامي لهذه القمة دعوة إسرائيل لتبني خيار السلام ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة لتلتزم الدول العربية بعدها بالدخول في حالة سلام وأمن مع إسرائيل. ذلك ما جاءت قمة شرم الشيخ (مصر) على تأكيده وتأييده سنة 2003 إثر صدور القرار المنبثق عنها رقم(245) والمتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وتطورات القضية الفلسطينية[2].

وفي البيان الختامي للقمة المنعقدة بتونس سنة 2004 و التي دعا لإقامتها الرئيس زين الدين العابدين بن علي، جدد القادة العرب التزامهم بمبادرة السلام العربية إضافة إلى توجيه تحية إجلال وإكبار لمواصلة الشعب الفلسطيني، لصموده وتصديه المستمر للعدوان الإسرائيلي وأكدوا على أن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ورئيسه (ياسر عرفات) لا يخدم المسيرة السلمية، كما جاء في البيان الختامي أيضاً إدانة جميع العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي العربية

[1] القمة العربية (مؤتمرات)، الموسوعة العربية، مرجع سابق.

[2] أحمد فاروق، **العمل المشترك في 2002 خلافات ثنائية وغباء زعماء**، موقع الجزيرة 2004/10/03 يوم 2023/04/08 على الساعة. 10:03 http: //www.aljazeera.net

،وجاءت خلاله أيضاً المطالبة من الرئيس الأمريكي بالالتزام بما ورد في رؤيته لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة بجانب إسرائيل.[1]

جاءت القمة الدورية الموالية بالجزائر سنة 2005 لتكون أول قمة تنعقد بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، وأكد البيان الختامي تمسك الجامعة بمبادرة السلام دائما ودعمها للقضية الفلسطينية[2].

بعدها بسنة (2006) وبعد(40) سنة غلى قمة اللآت الثلاثة بالخرطوم، يجدد العهد في الخرطوم بقمة لآت ثلاثة أخرى مساندة للأولى داعمة لها، وفي ذات الدولة في كلمة افتتاحية ألقاها الرئيس السوداني **عمر حسن البشير** في قوله " *لا لإنكار الخيار الديمقراطي لأهل فلسطين... ولا لمعاقبة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في اختيار من يحكمه... ولا للرضوخ والاستكانة لعبث إسرائيل*" وذلك احتراما لاختيار الشعب الفلسطيني بكل ديمقراطية لمن يمثله ضمن انتخابات تشريعية[3].

ولم يتوانى القادة العرب في قمة الرياض سنة 2007 عن الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية رغم أن ظروف انعقادها كانت اقتصادية أكثر منها سياسية لتتوالى قرارات الداعمة للقضية الفلسطينية لمؤتمرات القمة العربية في دمشق سنة 2008 والدوحة 2009 وليبيا 2010، في ظل استمرار الخلافات العربية وتعمق الانقسام الفلسطيني، وعقب العدوان الواسع الذي شنته إسرائيل في ديسمبر 2008 و جانفي 2009 على قطاع غزة، حيث حملت قمة سرت بليبيا سنة

---

[1] البيان الختامي، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية 16 الجمهورية التونسية 3 –4 ربع الثاني 1425 الموافق لـ 22–23 ماي 2004م ص89.

[2] عبد الحميد دغبار، **جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، قراءة في المواقف والقرارات**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، شارع محمد مسعودي، القبة القديمة، الجزائر، طبعة1، 2008، ص 38.

[3] فسيح نصيرة، مرجع سابق، ص 38.

2010 اسم " **قمة دعم صمود القدس**"، وتبنى هذا المؤتمر خطة تحرك عربية لإنقاذ القدس تتضمن سلسلة اجراءات سياسية قانونية[1].

سنة 2011 كانت بداية أحداث ما سمي **بالربيع العربي**، وكان من المقرر انعقاد القمة العربية هذه السنة في بغداد العراق ، غير أنها وفي ظل هذه الأحداث اجلت إلى مارس 2012 وقد طغت الأزمة السورية على قرارات ودراسات القمة العربية ،غير أن ذلك لم يلغي تناول القضية الفلسطينية ضمن هذه القمة حيث أكد المؤتمر على دعمه الكامل لمدينة القدس أهلها واعتبر المصالحة الفلسطينية ركيزة سياسية ومصلحة عُليا للشعب، وظل تصدر أحداث الربيع العربي طاغيا على مؤتمرات القمة التالية لهذا المؤتمر حيث وفي قمة الدوحة سنة 2014 أخذت الأزمة السورية حصة الأسد ضمن قرارات القمة ،وخلالها بارك المؤتمر مبادرة دولة قطر بإنشاء صندوق باسم " **دعم القدس** " لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية و الإسلامية للقدس الشريف[2]، أما قمة شرم الشيخ (مصر) سنة 2015 فكانت جل نقاشاتها حول الأحداث الجارية في اليمن والأوضاع في سوريا وليبيا أما بشأن القضية الفلسطينية اتخذ المؤتمر قراراً طالب فيه الأمم المتحدة باتخاذ موقف حازم إزاء العدوان الاسرائيلي الواسع على قطاع غزة في صيف 2014 والضغط على إسرائيل من أجل وقف جرائمها ضد أبناء الشعب الفلسطيني ، وفتح المعابر من و إلى قطاع غزة.[3]

وفي قمة نواكشوط 2016 أكد المؤتمر على مركزية القضية الفلسطينية وأصدر إعلاناً باسم " **إعلان نواكشوط** "، يدعم المبادرة التي أطلقتها الحكومة الفرنسية والداعية إلى تشكيل مجموعة دعم دولية، وعُقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وذلك ما أكده بعدها مؤتمر منطقة

[1] خلود جدي: مرجع سابق، ص87

[2] القمة العربية (مؤتمرات)، الموسوعة العربية، على الموقع، يوم 2023/04/09 على الساعة 18:46.

http://arab-ency.com.sy

[3] القمة العربية، (مؤتمرات)، مرجع سابق، يوم 2023/04/09 على الساعة 17:30.

البحر الميت (الأردن) سنة 2017 والذي أدان بدوره الاستيطان و طالب بتوقفه وبتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس.[1]

في 06 ديسمبر 2017 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتراف إدارته بالقدس عاصمة إسرائيل، وذلك ما جعل مؤتمر القمة العربي التاسع والعشرون سنة 2018 في طهران يحمل اسم "**قمة القدس**" تنديداً منه ورفضاً للقرار الأمريكي. وقد أكد إعلان طهران دعمه لرؤية الرئيس الفلسطيني محمود عباس للسلام، والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف سنة 2018 يكون من مُخرَجاته قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة وتجميد القرار الأمريكي الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.[2]

في 31 مارس 2019 وتحت اسم "قمة العزم والتضامن" وباقتراح من رئيس جمهورية الباجي قايد السبسي، انعقدت القمة الثلاثون (30) العادية لجامعة الدول العربية بتونس والتي جاء في اعلانها، أن تحقيق الأمن والسلم في الشرق الأوسط ركيزته الأساسية هي التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية ولمجمل الصراع العربي الاسرائيلي. كما أكد المؤتمر في اعلانه الدعم كل الدعم السياسي والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، ودعا المجتمع الدولي ومجلس الامن الدولي لتحمل مسؤولياته في توفير الحماية للشعب الفلسطيني.[3]

لتكون اخر قمة شهدتها جامعة الدول العربية هي قمة لم الشمل العربي في 1 و2 من شهر نوفمبر سنة 2022، والتي أجلت أكثر من مرة بسبب تفشي وباء كورونا، جاءت هذه القمة بعد مخالفات صريحة لمبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية المنعقدة في لبنان بعاصمتها بيروت سنة 2002، وتتمثل هذه المخالفات في التطبيع من بعض الدول العربية الأعضاء في

[1] أحمد فاروق، مرجع سابق، يوم 2023/04/09 على الساعة 18:46.

[2] القمة العربية (مؤتمرات)، نفس المرجع، يوم 2023/04/09 على الساعة 19:02.

[3] إعلان تونس الصادر عن القمة العربية 30 المنعقدة بتونس (31 مارس /آذار سنة 2019)، في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، ص2-3

الجامعة علاقاتها مع إسرائيل ،وقد تضمن إعلان هذه القمة كأول بند فيه التأكيد الدائم على مركزية القضية الفلسطينية ومبادرة السلام ،والتشديد على ضرورة مواصلة المساعي والجهود لحماية القدس والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.[1]

المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من بعض النزاعات الدولية العربية

إن التفكير في إنهاء النزاعات بشكل عام والنزاعات العربية بشكل خاص، أمل غير واقعي وبعيد المنال، لأن النزاعات أصبحت من مجريات الحياة، فهي قائمة في العلاقات الدولية عامة والعلاقات الإنسانية خاصة. ولقد كان لجامعة الدول العربية مجالات أقل ما يمكن القول عنها محتشمة في هذا الجانب الخطير من جوانب تنظيم العلاقات، سواء بالوساطة أو التحكيم أو غيرها من وسائل فض النزاعات بطريقة سلمية.

وإن المتمعن في دور جامعة الدول العربية في حل النزاعات القائمة بين دولها الأعضاء أو بين دولة من دولها وأخرى ليست عضوة فيها، يلاحظ تباين بين النجاح من عدمه إن لم نقل إخفاق الجامعة في حل هذه النزاعات، خاصة وبعد الأحداث التي عصفت بالوطن العربي في العقدين الأخيرين، وذلك بالطبع راجع لعدة مؤثرات منها داخلية عربية ومنها ما هي خارجية أجنبية.

وفيما يلي ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق للدور الذي لعبته الجامعة وموقفها اتجاه بعض النزاعات التي كانت إحدى دولها الأعضاء طرفا فيها او كلا الطرفين ينتمي لها.

[1] إعلان الجزائر، مرجع سابق ص 1-2

المطلب الأول: بعض النزاعات العربية التي تدخلت جامعة الدول العربية لحلها (دعمها لقضايا التحرر)

لا شك أن جامعة الدول العربية ومنذ الوهلة الأولى لتأسيسها، ركزت إضافة لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي لدول الوطن العربي الأعضاء فيها، إلى إحلال الأمن والسلم في أراضي هاته الدول، من خلال تدخلها لحل النزاعات القائمة بينها، غير أن الجامعة لم تكن دائما قادرة على حل هذه النزاعات ذلك ما سنحاول عرضه تاليا:

الفرع الأول: نزاعات عربية نجحت جامعة الدول العربية في حلها

حظيت جامعة الدول العربية بجوانب إنجاز في نشاطها إزاء الوجود او الاعتداءات الاستعمارية بالنسبة لسوريا ولبنان ومصر وليبيا وتونس والمغرب والجزائر.

اولا : بالنسبة لسوريا ولبنان فكان بوجود الاستعمار الفرنسي في كليها ، واعتداءات القوات الفرنسية على دمشق في 29 ماي 1945 حيث وعلى هذه الخلفيات اجتمع مجلس الجامعة في 04 جويلية 1945 وأصر جملة من القرارات تدين الوجود الاستعماري في الدولتين وتؤيد طلب سوريا ولبنان الجلاء العاجل لجميع القوات الفرنسية ، وعدم التفكير مطلقا بعد هذا القرار في احتمال بقاء قوة أجنبية أخرى في أراضي الدولتين ، أعلن البريطانيون بعدها بلا تردد سحب قواتهم من هذين القطرين كما جاء في قرارات المجلس " *تتخذ التدابير ألازمة وفق المادة 6 من الميثاق لدفع الاعتداء الفرنسي وهو حين يتخذ هذه التدابير لن يدَّخر تضحية في سبيل القيام بواجبه*[1].

[1] أحمد فراس عبد المنعم: مرجع سابق ص60.

ثانيا: دور جامعة الدول العربية في دعم القضية الجزائرية

إن موقف الجامعة في دعم القضية الجزائرية يمتد إلى ما قبل الثورة ال جزائرية1945، حيث أصدر ملوك ورؤساء الدول العربية في ماي 1946، بياناً أوكلوا فيه إلى الجامعة السعي إلى تحقيق رغبات أهل الشام، وإفريقيا وتونس والمغرب والجزائر، فبخصوص الجزائر أوصت اللجنة بإثارة القضية أمام الأمم المتحدة، وبعد إندلاع الثورة الجزائرية ساند ممثلو الدول العربية في الجامعة متخذين من أساليب السلطات الفرنسية نحو الشعب الجزائري، مبرراً الرد على أي دعابة فرنسية تهدف لعزل الجزائر عن محيطها العربي[1].ولم تقف جامعة الدول العربية في موقفها ومساندتها للقضية الجزائرية عند هذا الحد فقط. ففي نهاية ديسمبر1954 قدم وفد المملكة السعودية مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن، تحتوي الأوضاع الخطيرة في الجزائر بسبب أساليب القمع والاضطهاد الفرنسية، وعملت الجامعة على إبراز القضية على المستوى الدولي، وفي 19 سبتمبر 1958 رحبت الجامعة بعضوية الجزائر بعد تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، إضافة إلى تأسيس صندوق لمعرفة الجزائر في 28 افريل 1958م.وفي سنة 1960 طالبت الجامعة بفتح تحقيق دولي على جرائم الإبادة للسكان، كما تابعت الجامعة تسيير مفاوضات مولان سنة1960 إلى مراحل مفاوضات ايفيان 1961م[2].

ثالثا: دور جامعة الدول العربية في دعم القضية المصرية والليبية

في 1946 قرر مجلس الجامعة تأييد مصر في مطالبها الخاصة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها، وفي شهر جويلية من العام نفسه أعلنت الجامعة تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية في وحدة وادي النيل، وخروج الجيوش الأجنبية خروجاً تاماً، وقد تكررت البيانات المؤيدة

[1] بوستة محمد الصغير، **دور الجامعة في دعم القضية الجزائرية**، المركز الجامعي ميلة، ص282.

[2] بوستة محمد الصغير، نفس المرجع ص ص283 – 284.

لموقف مصر من قبل مجلس الجامعة في مارس وأكتوبر سنة1948 وسنة1951 وافريل سنة 1953 و جانفي 1954[1].

أما بشأن القضية الليبية طالب مجلس الجامعة في جويلية سنة 1945 من وزراء خارجية الدول الكبرى، إشراكه في اللجنة المقرر إيفادها من طرف هذه الدول إلى ليبيا لاستطلاع رأي شعبها، وأوصى المجلس الأمين العام بأنه إذا لم يدع الجامعة إلى اللجنة المفتوحة فعليه أن يتخذ من الإجراءات ما يسنح بمراقبة التحقيق في اتجاه الحق والعدل لمصلحة ليبيا وأهلها، كما قدم الأمين العام للجامعة مذكرة إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى المنعقدة في سبتمبر 1945 أوضح فيها رغبة الشعب الليبي في بقاء بلاده موحدة وان تصبح ليبيا عضواً في الجامعة[2].

أما بالنسبة لتونس، فإنه حين عرضت قضيتها على الجمعية العامة للأمم المتحدة أوصى المجلس (مجلس الجامعة) في نوفمبر 1951 الأمين العام بأن يرسل إلى باي تونس برقية يعلن فيها تأييدها للشعب التونسي في كفاحه لنيل حريته واستقلاله، كما سعت الجامعة لدى مجموعة الأفروآسيوية[3] لتقف مع تونس في قضيتها، وانعقد مجلس الجامعة في سنة 1961 بعد الاعتداءات الفرنسية في قاعدة بنزرت انعقد في جلسة طارئة وأصدر قراراً باستنكار هذا الاعتداء[4].

الفرع الثاني: وقائع وأزمات لم تفلح جامعة الدول العربية في مواجهتها

تيسر لمؤتمرات القمة لجامعة الدول العربية فرصة الاجتماع والنظر بغالبية المشاكل والاحداث والنزاعات التي قامت بين أوفي الدول العربية، غير أن النجاح لم يكن النتيجة الدائمة

[1] أحمد فراس عبد المنعم، مرجع سابق، ص61.

[2] أحمد فراس عبد المنعم، نفس المرجع، ص62.

[3] مجموعة الأفروآسيوية، هي منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية تأسست في جانفي 1958 في مؤتمر افتتاحي عقد بالقاهرة.

[4] أحمد فراس عبد المنعم، مرجع سابق ص63.

لتدخل الجامعة لحل هذه النزاعات أو الأحداث فقد أخفقت الجامعة في الكثير من المحاولات إن لو نقل زادتها تعقيدا لفض نزاعات عديدة منها:

أولا: النزاع العراقي الكويتي

عام 1990 نشبت نزاع بين العراق والكويت، حول ديون الكويت على العراق التي دفعتها الكويت لتمويل الحرب بين العراق وإيران، عقد على إثرها مؤتمر قمة عربية في الرياض، لعقد الصلح بين الدولتين، غير أن ما وقع كان العكس وصعد النزاع وتبادل الاتهامات بين العراق والكويت، إلى أن قام العراق باحتلال الكويت في 02 أوت 1980، أحيل النزاع بقرار من مجلس الأمن إلى الجامعة لتسويته كون الدولتين من أعضاء الجامعة، وكانت هذه الإحالة شكلية لاستكمال ضرب العراق، فالمجلس لا يستطيع اتخاذ تدابير القمع ضد دولة عضوة في منظمة إقليمية ما لم تعجز هذه الأخيرة من تسوية النزاع[1].

بعد عدة محاولات وقرارات فشلت جامعة الدول العربية في تسوية النزاع بالوسائل السلمية وأعيدت إحالة النزاع إلى مجلس الأمن الذي اتخذ قراره المرقم (1991/689) باستعمال القوة المسلحة ضد العراق، وذلك ما سمي بـ "**عاصفة الصحراء**" يوم 17 جانفي 1991 استهلت بقصف جوي مكثف، وانطلقت الحملة البرية ضد العراق في 24 فيفري من نفس السنة لتُعلِن الولايات المتحدة الأمريكية بعد 3 أيام تحرير الكويت وانهزام العراق، لتدخل بعدها العراق في مرحلة الخراب[2].

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ص71 – 72.

[2] **يوم عزا العراق للكويت،مقال على موقع الجزيرة**، سياسة العراق2020/02/02 آخر تحديث 2022/01/17 الساعة 11:41 على الرابط : https://www.aljazeera.net/amp/politics يوم 09 /2023/05 على الساعة 21:30.

ثانيا: احتلال الجولان السورية:

اعتمدت إسرائيل في عملياتها العسكرية واحتلالها لمزيد من الأراضي العربية المحيطة بفلسطين على رؤى وتوجيهات إستراتيجية، وضعتها الحركة الصهيونية استهدفت من خلالها احتلال الأراضي العربية، ومن ثم العمل على تهويدها، وفي هذا السياق كانت عملية التوسع الإسرائيلية في جويلية 1967 (يونيو) حيث تم احتلال هضبة الجولان السورية التي تعتبر إستراتيجية في مستويات مختلفة لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ سنة 1948.[1]

عقد لهذا العرض العديد من مؤتمرات القمة اكتفت جامعة الدول العربية خلالها من إدانة الاحتلال الإسرائيلي للجولان، وتضامنها التام مع الشعب السوري ومساندة سوريا في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل، ولم تتمكن الجامعة من غير ذلك على العمل على تحرير الجولان أو أن تحشر المجتمع الدولي لتأييد سوريا في استعادة أراضيها، على عكس تركيا التي تمكنت في عام 2008 من جمع سوريا وإسرائيل لإجراء مفاوضات غير مباشرة بينهما[2].

المطلب الثاني: النزاعات العربية التي لم تتدخل الجامعة في حلها

خلال مسيرة جامعة الدول العربية الطويلة والتي تقدر بأكثر من منتصف قرن حاولت خلالها تحقيق ما تأسست من أجله، تخلل هذه الفترة كم هائل من النزاعات في الوطن العربي بين دوله، كان دور الجامعة بارزا في حل بعض منها، غير أنها لم تتدخل بالمرة في بعضها الآخر، أو كان تدخلها ضعيفا جداً، ومن بين النزاعات التي لم تتدخل الجامعة العربية لحلها وتم خلالها اللجوء إلى مجلس الأمن نذكر:

[1] نبيل السهيلي، **42 عاماً على احتلال الجولان**، مقال على موقع الجزيرة، 2009/06/29 على الرابط:
www.aljazeera.net/opinion

[2] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص80.

الفرع الأول: نزاعات في المشرق العربي لم تتدخل الجامعة لحلها

أولا: النزاع اللبناني المصري سنة1958:

اجتمع مجلس الأمن بتاريخ 27 مارس 1958 بعد تقديم لبنان دعوى له ضد مصر لاستخدامها القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، غير أن مجلس الأمن قرر تأجيل النظر في الشكوى لفسح المجال أمام جامعة الدول العربية للنظر فيها، وبالفعل اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في بنغازي بليبيا ووافق على مشروع قرار لإيقاف الاضطرابات في لبنان وسحب شكواها، وتشكيل لجنة لإنهاء النزاع بين الدولتين، غير أن لبنان رفض القرار وطالب مجلس الأمن بالنظر في النزاع ولم يطلب ذلك من جامعة الدول العربية[1].

ثانيا: النزاع العراقي المصري 1959:

في عام 1959 قدم العراق شكوى إلى جامعة الدول العربية ادعى فيها بأن مصر تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، واتهمت مصر العراق بالتنكر لروح الود والإخاء والتعاون الصادق والتضامن العربي، وفي 23 مارس 1959 قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة مساعي حميدة غير أنها لم توفق في ذلك[2].

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ص240.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، نفس المرجع، ص244.

الفرع الثاني: نزاعات منطقة الخليج العربي

أولا: النزاع اليمني السعودي سنة 1970:

وهو النزاع الذي قام بسبب تحليق طائرات سعودية فوق الأراضي اليمنية دون موافقة هذه الأخيرة مهددة بذلك أمنها وسلامتها، فقدمت اليمن شكوى بذلك لجامعة الدول العربية والتي لم تنظر فيها إلى غاية يومنا هذا.

ثانيا: النزاع بين اليمن وسلطنة عمان1975:

قامت اليمن الجنوبية سنة 1975 بتقديم شكوى لجامعة الدول العربية فحواها أن هناك هجوم مشترك لقوات مسلحة لسلطنة عمان وإيران على الحدود الشرقية اليمنية، ولم تنظر الجامعة في الشكوى المقدمة[1].

الفرع الثالث: نزاعات في المغرب العربي 1975:

أولا: النزاع الليبي التونسي سنة1986:

اتهمت تونس ليبيا سنة 1986 بالتدخل في الشؤون الداخلية لها مما أدى إلى تصاعد النزاعات بينهما ووصولها لدرجة النزاع العسكري المسلح ولم تتدخل جامعة الدول العربية بالقدر الكافي لحل النزاع في مراحله الأولى رغم رفع تونس شكوى لجامعة الدول العربية[2]

---

[1] خالد الغالي، **النزاعات الحدودية العربية جامعة الدول العربية**، 01 جويلية 2016، موقع ارفع صوتك على الرابط https://www.irfaasawtak.com/differences-among-peoples يوم 2023/05/15 على الساعة 12:45 .

[2] سهيل حسين الفتلاوي, مرجع سابق، ص252

ثانيا: النزاع الجزائري المغربي (حول الصحراء الغربية):

بعد خروج الاستعمار الاسباني والذي دام قرابة 90 عاماً للصحراء الغربية، ثار خلاف حاد بين المغرب والجزائر، الأولى اعتبرت أن جزءاً من أراضيها قد منحه الاستعمار الأوربي للصحراء الغربية أما الجزائر فتدع استقلال الإقليم وتعارض بقاءه تحت السيادة المغربية، ومنذ سنة1975 وإلى يومنا الحالي مازال هذا النزاع قائما وجامعة الدول العربية تغض بصرها عنه[1].

المطلب الثالث: موقف جامعة الدول العربية من أحداث الربيع العربي

إن الأحداث الأخيرة التي بدأت منذ سنة 2010-2011 في الوطن العربي أو ما يسمى بالربيع العربي والتي كانت من وجهة نظر الشعوب، فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنظمة حيث كانت إرادتها في تغيير الأنظمة من أجل إصلاح الداخل، ومن أجل إصلاح السياسات الخارجية لدولها، وقد كان موقف جامعة الدول العربية مهتز غير ثابت اتجاه هاته الأحداث وإذا تكلمنا عن ثورات الربيع العربي فمعظمها بدأت كحركة احتجاجية سلمية انطلقت في كثير من الدول العربية خلال أواخر سنة 2010 ومطلع سنة 2011، وكانت بدايتها بالثورة التونسية التي أسفر عنها الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، لتليها الثورة المصرية والليبية والسورية وفيما يلي سوف نحاول التطرق إلى موقف جامعة الدول العربية من أحداث الربيع العربي والدول التي لعبته خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: موقف جامعة الدول العربية من الثورة التونسية

يوم 18 ديسمبر 2010 وتضامنا مع الشاب محمد بوعزيزي الذي قام بالانتحار(بالحرق) تعبيرا عن غضبه وعن بطالته ومصادرة مصدر رزقه (عربته) والذي توفي لاحقا، اندلعت شرارة

[1] مريم شهاب, **أطول نزاع في إفريقيا وسبب الخلاف بين المغرب والجزائر**،2022/03/31موقعEuronewsعلى الرابط: https://www.arabic.euronews.com/2022/03/31 .. يوم2023/05/15 على 13:31.

المظاهرات في تونس، وخرج الآلاف منددين بالفساد الذي تفاقم داخل نظام الحكم، ونتج عن هذه المظاهرات سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن[1].

وأمام تصاعد الأحداث في تونس أكد المتحدث الرسمي بأن جامعة الدول العربية قلقة على الأوضاع في تونس وأنها ترقب الوضع عن كثب، ودعا جميع الأطراف إلى التواصل لاجتماع وطني يخرج البلاد من أزمتها، وعليه فإن موقف جامعة الدول العربية إزاء الثورة التونسية كان أقرب إلى الحياد السلبي لإعلانها أن ما يحدث في تونس هو شأن داخلي وإن كانت قد أعربت عن أملها في أن تتحاور تونس الأحداث بسلام[2].

و يرجع سبب هذا الدور السلبي بدرجة كبيرة الى عدم امتلاك الجامعة الى آليات سياسية أو عسكرية تستطيع من خلالها التوصل الى قرارات بالإجماع أو حتى فرض تلك القرارات في حال التوصل اليها، و هذا ما زاد من تباعد الفجوة بين المواطن العربي و حلمه في أن تلعب الجامعة العربية دورا مفيدا فيما يتعلق بمشكلات الدول العربية.

الفرع الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الثورة المصرية:

ولدت ثورة مصر في 25 جانفي 2011 إلا أن أسبابها لم تكن وليدة الساعة بل تعود إلى تراكم عوامل متخلفة بالنظام السياسي وآثاره على المجتمع المصري، خلال السنوات السابقة، وكان اعتداء الشرطة المصرية على المدون المصري خالد سعيد في صيف 2010 القطرة التي أفاضت الكأس[3]، ومع تفجر ثورات الشباب في الوطن العربي لم تكن للجامعة العربية رؤية واضحة لهذا

[1] محمد ربيع محمد الديهي، **دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادية**، على الرابط : https://www.images.app.gl/eBaXoR2gRZRLM9gcA ..يوم 2023/05/17 على الساعة21:35

[2] محمد ربيع محمد الديهي، مرجع سابق

[3] ميساء اسماعيل، **لماذا اندلعت الثورة المصرية** – مدونة مونت كارلوالدولية – 2021/01/25 على الرابط https://www.mc-doualiya.com يوم 2023/05/19 على الساعة 12:30..

المد الثوري في ظل غياب المبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية خاصة مع المبدأ الذي تعتمده الجامعة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ولم يكن موقف الجامعة العربية تجاه الثورة المصرية مختلفا عن موقفها ازاء الثورة التونسية بل استمر موقف جامعة الدول العربية من الثورة المصرية بشكل عام بالتدرج، حيث صدر عن الجامعة بيانا في 3 فيفري 2011، رحبت فيه بإعلان الرئيس المصري آنذاك **حسني مبارك** عدم الترشح للانتخابات الرئاسية، ودعا البيان إلى التفعيل الفوري للدعوة التي أطلقها نائبه عمر سليمان إلى مؤتمر شامل للحوار الوطني بين كل القوى السياسية الوطنية المصرية.

وفي منتصف شهر فيفري وبعد تخلي الرئيس السابق حسني مبارك عن سلطاته، أشاد مجلس الجامعة في اجتماعه التشاوري بثورات مصر وتونس وبروح الشباب العربي الذي تبين أنه قادر على التغيير والتطوير وعلى فرض إرادته على الأمة[1].

هذا ما أدى الى بروز وضع عربي جديد اختلفت فيه مراكز الثقل، كما اختلفت فيه التوجهات في دعم ثورات التغيير.

الفرع الثالث: موقف جامعة الدول العربية من الثورة اليمنية:

يوم الجمعة 11 فيفري 2011 أو كما يطلق عليه لاحقا جمعة الغضب ،قامت ثورة الشباب اليمني أو كما عرفت بثورة التغيير السلمية، وقادها الشبان اليمنيون إضافة إلى أحزاب المعارضة للمطالبة بتغيير نظام الرئيس **علي عبد الله صالح** الذي حكم البلاد 33 سنة وفي يوم الجمعة 18 مارس انظم المشايخ وزعماء القبائل والشخصيات الاجتماعية للثورة، وفي هذا اليوم سقط 52 شهيد من الشعب إلى جانب أكثر من 700 جريح في تصادم مع قوات الحرس الجمهوري[2] وقد

[1] رسلان هاني، **الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر**، مجلة السياسة الدولية العدد187 ،1يناير ص28.

[2] محمد ربيع محمد الديهي، مرجع سابق.

استمرت هذه المظاهرات والاحتجاجات حتى أجبر الرئيس اليمني الذي كان يسعى لتوريث الحكم لأبنائه إلى الاستقالة وانتخب نائبه "**عبد ربه منصور**" رئيسا مؤقتا للبلاد.

أما عن موقف جامعة الدول العربية من الثورة اليمنية فإنها لم تتدخل على الاطلاق وتركت المجال لمجلس التعاون الخليجي لعلاج الأزمة[1].

الفرع الرابع: موقف جامعة الدول العربية من الثورة الليبية:

قامت مظاهرات حاشدة رافضة لحكم القذافي في ليبيا سنة 2011 ذلك الحكم الذي دام 42 سنة، سارع النظام الليبي بعدها إلى مواجهة تلك المظاهرات بالسلاح مما أدى إلى اندلاع حرب ضروس بين المجلس الانتقالي المتكون من منشقين عن نظام القذافي من جهة، وقوات وكتائب القذافي من جهة أخرى[2].

دعت جامعة الدول العربية لفرض حظر جوي على ليبيا، والتواصل مع المعارضة هناك، وكانت هذه أولى خطوات الدور الذي لعبته الجامعة في إسقاط نظام **العقيد معمر القذافي**، فكان هذا الموقف غير معتاد وخارج عن النهج التقليدي الذي اتبعته الجامعة سابقا فكان موقفها معارضة صريحة لنظام الحكم فسارعت إلى تجميد عضوية ليبيا في الجامعي للضغط على نظام القذافي.

غير أن هذا الدور والموقف تراجع عقب اندلاع الثورة في ليبيا فأصبح لا يتعدى إصدار بيانات استنكار وتنديد ووعيد دون فاعلية على أرض الواقع[3].

---

[1] هلال علي الدين وجميل مطر، النظام **الاقليمي العربي 1988**، مركز الدراسات – بيروت سنة 1988 ص 161 – 162.

[2] تقي الدين جدي، **جامعة الدول العربية والقضايا العربية...ليبيا نموذجاً**، موقع ساسة يوم 11 سبتمبر 2020 على الرابط: https://sasapost.co/opinion/league-of-arab-states يوم 2023/05/17 على الساعة 22:30

[3] تقي الدين جدي، مرجع سابق.

الفرع الخامس: موقف جامعة الدول العربية من الثورة السورية:

انطلقت الاحتجاجات الشعبية في سوريا في 15 مارس 2011 وكانت في البداية عبارة عن مظاهرات سلمية بمدينة درعا السورية ثم اتسعت الاحتجاجات لتطال معظم المدن السورية ولمواجهة هذه الاحتجاجات ردت قوات الأمن السورية بالاعتقال والقتل تحولت بعدها الاحتجاجات السلمية إلى ثورة مسلحة بقيادة شبان سوريين وبعض المنشقين عن الجيش السوري الذين يطالبون بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعيه، وانتقلت الأحداث في سوريا من مرحلة السخط الشعبي العام إلى مرحلة الحراك السياسي المنظم.[1]

التزمت جامعة الدول العربية الصمت في المراحل الأولى من الأزمة السورية ثم اضطرت إلى اتخاذ موقف جاد خوفاً من تصاعد وتيرة العنف وانتشاره إلى بلدان مجاورة، لكن الجامعة احتاجت الى فترة خمسة أشهر على الانتفاضة السورية و سقوط 2000 قتيل و عشرات الآلاف من الجرحى حتى تصدر أول بيان رسمي لها يدعو الى الوقف الفوري للعنف و اراقــة الدمــاء وأُطلقت العديد من المبادرات مثل تعليق عضوية سوريا في الجامعة، وفرض عقوبات اقتصادية، ووضع خطة سلام وإطلاق مهمة لحفظ السلام، لكن بقيت الأزمة السورية لا تستجيب لجميع المبادرات العربية والإقليمية والدولية الساعية لحل هذه الأزمة.[2]

[1] عيسى أحمد الشلبي، **سياسة جامعة الدول العربية تجارة الأزمة السورية وأبعاد التدخل العربي والإقليمي والدولي**، مجلة دراسات وأبحاث 9751 – 1112 عدد 27، 2017، ص 6.

[2] عمار عدنان شمران، **دور جامعة الدول العربية في إدارة الازمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي (2011 – 2018)** المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية مجلد (5)، عدد 9، 2020، ص 197.

خـــاتـمـة

خـاتمة

عرفت جامعة الدول العربية الكثير من العوائق التي عرقلت مسيرتها في سبيل تحقيق أهدافها و اختلفت هذه العوائق فمنها ما هو سياسي و منها ما هو اقتصادي و منها ما هو ناتج عن مواقف الدول الأعضاء فيها و منها ما هو خارجي بفعل الضغوطات الدولية، وفي سبيل تجاوز هذه الصعوبات و العوائق كانت هناك مبادرات لإصلاح الجامعة منها ما هو رسمي صادر عن الجهات الرسمية للدول الأعضاء و منها ما هو غي رسمي جادت به قريحة المفكرين و السياسيين العرب، الا أننا استنتجنا من خلال هذه الدراسة غياب الارادة السياسية الفعلية للقادة العرب في اصلاح الجامعة و تفعيل دورها و سبب هذا هو النظرة القاصرة التي تعنى بالمصلحة القطرية على المصلحة القومية، اضافة الى حالة الانقسام الواضح التي يعيشها الوطن العربي وبالتالي ستنتقل الى اروقة الجامعة العربية.

و مع تعدد الانقسامات و الصراعات التي يعيشها العالم العربي فان ما يمكن ملاحظته من خلال تقييم دور الجامعة العربية في تسوية هذه النزاعات نلاحظ أن حصيلة الانجازات لا تتناسب مع الامكانيات المتاحة للجامعة كما أنها سجلت فشلا واضحا في تسوية أغلب الصراعات العربية و يعود سبب هذا الفشل الى عدة اسباب نوجزها فيما يلي:

- عدم فاعلية أجهزة الجامعة بسبب النقائص العديدة وضعف الأمانة العامة للجامعة بسبب تقليص صلاحياتها واعتبارها أداة إدارية لا أكثر.
- عدم وجود آليات فعالة وحاسمة لفض النزاعات العربية وحفظ السلم والأمن العربيين (مجلس أمن عربي ومحكمة عدل عربية).
- ميثاق الجامعة العربية الذي لم يعد يواكب ما يعيشه العالم من مستجدات.
- تغليب المصالح القطرية على المصلحة العامة وهذا راجع الى عدم كفاءة المسؤولين العرب الذين لا يملكون الحنكة السياسية والنظرة الاستشرافية للأوضاع.

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

1- اعتمد ميثاق جامعة الدول العربية على الامتناع عن اللجوء الى القوة في فض النزاعات بين الأعضاء و أكد على اللجوء الى السبل السلمية التي ترتضيها الاطراف لتسوية هذه النزاعات إلا أن هذا المنطق لا ينطبق مع النزاعات العربية-العربية التي يحفل بها التاريخ العربي, كما أنه ضيق مساحة تدخل مجلس الجامعة و حد من طبيعة و مستوى الاجراءات التي يمكن اتخاذها و ربطها بموفقة أطراف النزاع انطلاق من فكرة عدم الانتقاص من سيادة الدول, غير أن هذه الأليات أثبتت ضعف النظام القانوني و اخفاقه في تحقيق تسوية فعلية لهذه النزاعات خاصة مع الرؤية الضيقة لأطراف النزاع الذين يسعون لتحقيق مصالح ضيقة.

2- واجهت الجامعة العربية خلال مراحل تطورها العديد من التحديات التي شكلت خطرا حقيقيا على كيانها وتنوعت هذه التحديات باختلاف الظروف والمواقف ففي المجال السياسي نجد أنها دعمت استقلال العديد من الدول وسعت الى تحقيقه أما في المجال الاقتصادي فقد أخفقت في تطوير التكامل الاقتصادي وتطوير العمل العربي المشترك.

3- كانت القضية الفلسطينية تأخذ حصة الأسد من اهتمامات الجامعة العربي و سعت الى ايصال صوت القضية الفلسطينية الى المنابر الدولية خاصة الأمم المتحدة و عارضت بشدة أي محاولة لإقامة دولة صهيونية في فلسطين كما عارضت بإجماع أعضائها قرار التقسيم الذي جاءت به الأمم المتحدة سنة 1947.

و قد أفردت الجامعة العديد من القمم كان أهمها قمة 2002 التي عرضت فيها مبادرة السلام، الا أن الخلافات السياسية بين القادة العرب أنهكت الجامعة و شلت قدرتها على تنفيذ قراراتها، و بدأ دورها في التراجع تدريجيا خاصة مع بداية العام 2011 الذي صرحت فيه الولايات المتحدة بدء حربها على الإرهاب لتحقيق اجندات معينة و اعلان الحركات الفلسطينية بأنها حركات إرهابية، حيث اكتفت الجامعة خلال هذه المرحلة بإصدار بيانات داعمة للموقف الفلسطيني و استنكار للاعتداءات الصهيونية و فقط.

ومع هذا التغيرات الجيوسياسية الحاصلة بعد سبتمبر 2011 بدا واضحا التحول الحاصل في مواقف جامعة الدول العربية و سيطرة الرؤية الأمريكية على قراراتها و يبرز ذلك في منحه الغطاء القانوني لاتفاقيات التطبيع الأخيرة (الأمارات العربية، البحرين ...) مع تنديد العديد من الدول الاعضاء فيها بهذا التطبيع.

4- كما ذكرنا سابقا فإن مشكلة الجامعة العربية ليست مشكلة وجود لأن مقومات وجودها قائمة لأنها بمثابة البيت العربي الذي يحوي أبناءه، وإنما مشكلتها مشكلة أداء وهي تحتاج الى اعادة تكوين من البداية وإعادة صياغة متأنية لميثاقها تتدارك فيها جميع نقط الضعف التي أدت بالأوضاع الى ما هو عليه بحيث يمنح السيادة للجامعة العربية التي تعطى صلاحية فرض قراراتها على جميع الدول الأعضاء وتعطى الآليات الازمة والكافية لفرض هذه القرارات التي تعود بالإيجاب على العمل العربي المشترك.

من خلال ما تقدم يمكننا أن ننتهي الى المقترحات التالي:

إصلاح الأنظمة السياسية بما يحقق الديمقراطية والحرية للشعوب العربي

- تفعيل دور الأمانة العامة من خلال زيادة امتيازاتها وتوسيع صلاحياتها والعمل تحقيق استقلالها وحريتها في اتخاذ قراراتها بعيدا عن ضغوطات الدول الاعضاء خاصة تلك التي تساهم في ميزانية جامعة الدول العربية.
- الإرادة الحقيقية والفعلية في تعديل ميثاق الجامعة أو تغييره جذريا بما يتفق مع المعطيات والتحولات العالمية الجيدة السياسية والاقتصادية والتنظيمية.
- العمل على أن تكون الجامعة العربية هي المرجعية الاساسية التي تنبثق منها المنظمات المتخصصة تدور في فلكها وتنبثق عن ميثاقها بحيث تكون الاهداف والتوجهات موحدة وبالتالي تحقيق نتائج العمل العربي المشترك والوحدة العربية الشاملة.

- ايجاد طرق مناسبة لتطبيق قرارات الجامعة على جميع الدول الأعضاء وآليات رادعة لكل مخالفة لهذه القرارات عن طريق انشاء مجلس الأمن العربي وتفعيل دوره في حفظ السلم والأمن العربي و صد العدوان على اي دولة عضو و كذلك انشاء محكمة العدل العربية لتسوية النزاعات و تحقيق التوفق و الانسجام فيما بينها.
- العمل على انشاء مشاريع تنموية خاصة بالجامعة العربية تكون مواردها المالية من اختصاص الجامعة وهذا يتحقق استقلالها المالي عن الدول المساهمة فيها وبالتالي التخلص من الضغوطات السياسية لهذه الدول.
- انشاء صندوق النقد العربي يتماشى مع متطلبات الدول العربية و يتجنب السياسات الخاطئة التي ينتهجها صندوق النقد الدولي الذي ساهم في ضعف دور جامعة الدول العربية عن طرق القيود التي يفرضها على بعض الدول العربية المستدينة منه و بالتالي عدم قدرتها في ان تكون سيدة قرارها.

قـــائـــمة

المـصـــادر و الـمـــراجـــع

قائمــة المصادر والمراجــع

1-المصادر:

1. ميثاق جامعة الدول العربية الصادر في:1945\03\22 بدأ سريان العمل به في :1945\05\10 على الرابط: http://qatarconferences.org

2-الكتب:

1. أحمد فراس عبد المنعم : جامعة الدول العربية 1945-1975 دراسة تاريخية سياسية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ،1986.
2. أحمد صدقي الدجاني : جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، ط1، بيروت لبنان ،1983.
3. سهيل حسين الفتلاوي : جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة –انشاء الجامعة واهدافها، الجزء الاول،ط1، 2011.
4. سهيل حسين الفتلاوي : جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة – اجهزة الجامعة ، الجزء الثاني ط1، 2011.
5. سهيل حسين الفتلاوي : موسوعة المنظمات الدولية ، نظرية المنظمة الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع جزء1 طبعة1, عمان, الاردن ,2011 .
6. سهيل حسين الفتلاوي :موسوعة المنظمات الدولية ، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة إنشاء الجامعة وأهدافها ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،جزء1 ،طبعة1 عمان الاردن ،2011 .
7. عبد الحميد دغبار: جامعة الدول العربية قراءة في مسارها وقراراتها قمة الرياض لعام2007 نموذجا الجزء الاول ، دار الهدى ، عين مليلة 2013 .
8. مجدي حماد ، جامعة الدول العربية مدخل الى المستقبل ، الكويت ، 2004.

3-المجلات :

1. رانية هديل: دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغاربي الافريقي ضد الاستعمار الوروبي، مجلة الدراسات الإفريقية ، جامعة باتنة ، عدد2 ،2015-2016 .

2. عبد العزيز خنفوسي– عبد المومن بن صغير : متطلبات ارساء دبلوماسية عربية موحدة في ظل حتمية اصلاح جامعة الدول العربية ،مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة ، مجلة 07، عدد02 ،2020.
3. عبد العزيز خنفوسي–عبد المومن بن صغير: متطلبات ارساء دبلوماسية عربية موحدة في ظل حتمية اصلاح جامعة الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، مج 07، ع02 ،2020.
4. عمار عدنان شمران: دور جامعة الدول العربية في إدارة الازمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي (2011– 2018) ،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية مجلد 5 عدد 9 2020.
5. عوينات نجيب بن عمر، اصلاح جامعة الدول العربية, مجلة المعرفة, مج 5,ع 12 تاريخ 2013/09/30, الجزائر.
6. فواز موفق دندون, جامعة الدول العربية الواقع و الافاق المستقبلية, مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية مجلد 6 ,عدد 2, سنة 2007.
7. قلاع الضروس سمير: واقع النظام الاقليمي العربي واشكالاته السياسية في ظل التحديات الامنية الكبرى التي افرجها الحراك الشعبي العربي منذ 2011، دفاتر السياسة والقانون ، المركز الجامعي الونشريسي ، تيسمسيلت الجزائر مجلة 12 ،عدد 1 ,2020.
8. قوتال ياسين، النزاعات الحدودية الدولية وتأثيراتها على البيئة، دراسة في الإطار المفاهيمي، جامعة خنشلة، عدد 2 جويلية 2014.
9. كوسة عمار: دور التحكيم في تسوية المنازعات الحدودية والإقليمية العربية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف، مجلد 11، عدد01.
10. محمد حامي وآخرون: " الوحدة العربية بين الواقع والأمل" مجلة المستقبل العربي، عدد 9، 1979.
11. محمد عزيزي شكري: جامعة الدول العربية، القمة العربية (مؤتمرات)، الموسوعة العربية، المجلد 15 يوم 2023/05/18 على الساعة الصفحة ضمن المجلد 582 16:30http:/arab-ency.com.sy// على الرابط
12. محمد نور البصراتي: النزاعات الداخلية ومسارات اعادة الاعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، مصر، عدد 4، 2019.
13. محمد يوسف الحافي، النظام القانوني لتسوية النزاعات داخل أطر الجامعة العربية غير فاعل، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جانفي 2020.

14. محمد يوسف الحافي، النظام القانوني لتسوية النزاعات داخل أطر الجامعة العربية غير فاعل مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جانفي 2020.
15. محمدي حمادة: جامعة الدول العربية مدخل للمستقبل، مجلة علم المعرفة، الكويت، طبعة1، 2004.
16. محمدي محمد: عبد الرحمان عزام الامين العام لجامعة الدول العربية وجهوده في دعم الكفاح التحرري الجزائري سنة 1945 – 1952 / مجلة الحكمة للدراسات التاريخية مجلد6، عدد 16، ديسمبر 2018.
17. يخلف ثوري: تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية مجلد7، عدد 2، 2018.

4-الأطروحات و المذكـرات:

رسائل دكتوراه:

1. كمال غالي: ميثاق جامعة الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الفؤاد الأول، 1948.

مذكرة ماجستير:

1. خلود جدي: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية (1945-1988) ، مذكرة ماجستير قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة ، تبسة، 2010.

مذكرة ماستر:

1. إيمان لكبير: الطرق السلمية لسوية المنازعات الدولية، مذكرة الماستر في قانون المنازعات العمومية قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ,أم البواقي ،2015-2016.
2. دركوش عادل: دور جامعة الدول العربية في حل النزاعات الإقليمية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2018-2019.
3. ضيف مريم، زنات سامي، جامعة الدول العربية ودورها في دعم قضايا التحرر العربية ، القضية الجزائرية نموذجا مذكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.
4. فسيح نصيرة، جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية-1945/1974 ، مذكرة ماستر, قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة 2014/2013.

5- مواقع إلكترونية:

1. أحمد فاروق : العمل المشترك في 2002 خلافات ثنائية وغباء زعماء ، موقع الجزيرة 2004/10/03 على الرابط: http: //www.aljazeera.net
2. بن زغدة عائشة : أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية ، دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل سنة 2003، جامعة باتنة، 2019. على الرابط: http:-//dspace.univ batna.dz/handle/123456789/39
3. تقي الدين جدي: جامعة الدول العربية والقضايا العربية...ليبيا نموذجاً ،موقع ساسة يوم 11 سبتمبر 2020 على الرابط: https://sasapost.co/opinion/league-of-arab-states.
4. -خالد الغالي: النزاعات الحدودية العربية جامعة الدول العربية، 01جويلية 2016 ،موقع إرفع صوتك على الرابط https://www.irfaasawtak.com/differences-among-peoples
5. مبادرات و المقترحات غير الرسمية لإصلاح جامعة الدول العربية , على الرابط: https://maraje3.com/2009/1
6. المبادرات و المقترحات لإصلاح جامعة الدول العربية, المبادرة المصرية,على الرابط: https://maraje3.com/2009/10/.
7. محمد ربيع محرم الديهي: دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، 4 أفريل 2018، على الرابط: https://democraticac.de/?p=5348#3
8. محمد سعيدي بوسعدية: قراءة قانونية تاريخية في ميثاق جامعة الدول العربية، جريدة الشعب جريدة إلكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب، أكتوبر 2022./ http://www.ech-chaab.com/ar
9. مريم شهاب: أطول نزاع في إفريقيا وسبب الخلاف بين المغرب والجزائر،2022/03/31موقع على الرابط https://www.arabic.euronews.com/2022/03/31
10. ميساء اسماعيل، لماذا اندلعت الثورة المصرية- مدونة مونت كارلوالدولية- 2021/01/25 عل الرابط https://www.mc-doualiya.com
11. وحيد شعبان: تحديات تحديد مصير الجامعة العربية، بوابة الوفد ، القاهرة ، 20 مارس 2016 . . https://alwafd.news/%D8

فـــهـــرس

المـحـتـويـات

فهرس المحتويات

بسملة

شكر وتقدير

إهـداء

مقدمـــــــــة: ..... أ

مبحث تمهيدي: الإطار التنظيمي لجامعة الدول العربية

المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية 8

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية..... 11

المطلب الثالث: أجهزة جامعة الدول العربية والعضوية فيها 13

الفصل الأول: أحكام تسوية النزاعات الدولية في إطار جامعة الدول العربية

المبحث الأول: آليات جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية 19

المطلب الأول: طبيعة النزاعات العربية والنظام القانوني لتسوية هذه النزاعات الدولية في ميثاق جامعة الدول العربية 20

المطلب الثاني: آليات تسوية النزاعات الدولية المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية..... 27

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية..... 38

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والتنظيمية التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية..... 39

المطلب الثاني: التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الدولية..... 41

المبحث الثالث: اصلاح جامعة الدول العربية 44

المطلب الأول: أبرز المبادرات العربية لإصلاح جامعة الدول العربية..... 44

المطلب الثاني: العوائق التي تقف أمام اصلاح جامعة الدول العربية 53

الفصل الثاني: تسوية النزاعات العربية ضمن الممارسة العملية لجامعة الدول العربية

المبحث الأول: جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية..... 59
المطلب الأول: التمثيل الفلسطيني في جامعة الدول العربية 60
المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 62
المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من بعض النزاعات الدولية العربية 70
المطلب الأول: بعض النزاعات العربية التي تدخلت جامعة الدول العربية لحلها (دعمها لقضايا التحرر) 71
المطلب الثاني: النزاعات العربية التي لم تتدخل الجامعة في حلها 75
المطلب الثالث: موقف جامعة الدول العربية من أحداث الربيع العربي 78
خاتمة 85
قائمة المصادر والمراجع..... 90
فهرس المحتويات 95

الملخص:

تعتبر جامعة الدول العربية من أهم المنظمات الدولية الإقليمية و قد أنشأت في النصف الثاني من القرن المنصرم متزامنة مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة وتتميز الجامعة العربية عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة، تسكنها أمة عربية واحدة، ذات تاريخ وتراث واحد، ولغة وحضارة واحدة، وآمال وطموحات مشتركة، وتجربة استعمارية متقاربة أنشأت من أجل تحقيق أهداف معينة نص عليها ميثاق تأسيسها، و من بين أهم الأهداف التي سعت الى تحقيقها، الحفاظ على السلم و الأمن العربيين و حماية سيادة الدول العربية والوقوف ضد أي عدوان يهدد أمن الدول العربية مهما كان مصدر هذا العدوان، كما سعت الى تسوية النزاعات الناشئة بين أعضائها بالطرق السلمية التي وضحها ميثاق تأسيسها وأكد على عدم اللجوء الى القوة في فض هذه النزاعات.

SUMMARY :

The League of Arab States is considered one of the most important regional international organizations. It was established in the second half of the last century coinciding with the establishment of the United Nations. One language and civilization, common hopes and aspirations, and a close colonial experience.

It was established in order to achieve certain goals stipulated in its founding charter, and among the most important goals that it sought to achieve are preserving Arab peace and security, protecting the sovereignty of Arab countries, and standing against any aggression that threatens the security of Arab countries, regardless of the source of this aggression, as it sought to Settlement of disputes arising between its members by peaceful means, which was clarified in its founding charter and emphasized the non-recourse to force in resolving these disputes.

ميثاق جامعة الدول العربية

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية،

وحضرة صاحب السمو الملكى أمير شرق الأردن،

وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق،

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية،

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية،

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر،

وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن،

تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة
للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية.

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية، وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية، قد أناب عن سوريا.

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخورى، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك، وزير الخارجية،

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن، قد أناب عن شرق الأردن:

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعى باشا رئيس الوزراء

حضرة صاحب المعالى سعيد المفتى باشا، وزير الداخلية.

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسى بك، نائب سر الحكومة.

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق، قد أناب عن العراق:

حضرة صاحب المعالى السيد أرشد العمرى، وزير الخارجية.

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي، وزير العدل المفوض بواشنطن.

حضرة صاحب المعالى السيد تحسين العسكرى، وزير العراق المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية، قد أناب عن المملكة العربية السعودية.

سعادة الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

سعادة السيد خير الدين الزركلى، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية قد أناب عن لبنان: حضرة

صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي، رئيس الوزراء

سعادة السيد يوسف سالم، وزير لبنان المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، قد أناب عن مصر:

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب السعادة محمد حسنين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ.

حضرة صاحب المعالى عبد الحميد بدوى باشا، وزير الخارجية.

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية.

حضرة صاحب المعالى محمد حافظ رمضان باشا، وزير العدل.

حضرة صاحب المعالى عبد الرزاق أحمد السنهورى بك، وزير المعارف العمومية.

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك، الوزير المفوض بوزارة الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن، قد أناب عن اليمن: الذين

بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة، والتى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتى:

مادة ١:

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت فى الانضمام، قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة ٢:

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشؤون الآتية:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك، والعملة، وأمور

الزراعة والصناعة.

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد.

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية.

(و) الشؤون الصحية.

مادة ٣:

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها. وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشؤون المشار إليها فى المادة السابقة، وفى غيرها. ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ في المستقبل، لكفالة
الأمن والسلام، لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة ٤:

تؤلف لكل من الشؤون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة. ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التى يجيز
فيها اشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

مادة ٥:

لا يجوز الالتجا إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً. وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى

يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة ٦:

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فاذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية. إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب
انعقاده.

مادة ٧:

ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله، وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقا لنظمها
الأساسية.

مادة ٨:

تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة ٩:

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أنعقدتها، أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى، لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة ١٠:

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه.

مادة ١١:

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة ١٢:

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس، الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة. ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين، ويكون الأمين العام فى درجة سفير، والأمناء

المساعدون فى درجة وزراء مفوضين، ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة ١٣:

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية. ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه

عند الاقتضاء.

مادة ١٤:

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة، أعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظام الداخلى، بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم، وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة.

مادة ٥١:

ينعقد المجلس فى المرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادى.

مادة ٦١:

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق، يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشؤون الآتية:

أ — شؤون الموظفين.

ب — إقرار ميزانية الجامعة.

ج - وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان، والأمانة العامة.

د — تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة ٧١:

تودع الدول المشتركة فى الجامعة، الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة ٨١:

إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة. ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مادة ٩١:

يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشا محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام. ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه
الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

مادة ٥٢:

يصدق على هذا الميثاق وملاحقة وفقًا للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذًا من قبل من صدق عليه بعد انقضا
خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ٤٦٣١

٢٢ مارس سنة ٥٤٩١

من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدةلوزان أن أمورها لأصحاب الشأن فيها،

وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها، فإن ميثاق

العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه. كما أنه لا شك فى استقلال البلاد

العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أن نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله .

* اتخذ مجلس الجامعة بتاريخ ٦٧٩١/٩/٩ القرار رقم ٢٦٤٣ الآتى نصه والذى يقضى بقبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية بجامعة الدول العربية.

' يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية : ' نظرت لجنة الشؤون السياسية في مذكرة وزارة خارجية جمهورية مصر العربية بشأن قبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضو كامل العضوية بالجامعة ، وأحاطت علماً بما تضمنته مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية فى الموضوع ، ولما كان ميثاق الجامعة قد نص على شرعية استقلال فلسطين، وعلى اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة ، ولما كانت قرارات مؤتمرات القمة العربيةمنذ مؤتمر الإسكندرية عام ٤٦٩١، ثم مؤتمر الجزائر عام ٣٧٩١، ومؤتمر الرباط عام

٤٧٩١، قد أكدت أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ،ولما كان العمل في الجامعة قد جرى منذ عام ٤٦٩١ على مشاركة فلسطين ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، فى جميع أعمال الجامعة بمجالسها ولجانها

ومنظماتهـا ومؤسسـاتها المختلفة فإن اللجنة توصى بقبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسـطينية، عضـوا كامـل العضوية بجامعة الدول العربية ".

ملحق خاص

بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة

فىمجلس الجامعة

نظراً لأن الدولة المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شؤونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها، وأن يعمل على تحقيقها.

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية، يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة، عند النظر فى اشتراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق، بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم امانيها وآمالها،وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

ملحق خاص

بتعيين الأمين العام

للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعة الدول العربية ، ويكون تعيينه لمدة سنتين، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة.